الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع: ..... / ق.ع.إ / 2016

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf : …….. / D.S.E / 2016

الموضـــوع

دور مبادئ حوكمة المؤسسات في تحسين الأداء المالي
دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة–

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : مالية وحاكمية المؤسسات

إعداد الطالب:
زكـــار وليـــد

إشراف الأستاذ(ة):
د/ غضاب رانيـــة

السنة الجامعية : 2015-2016

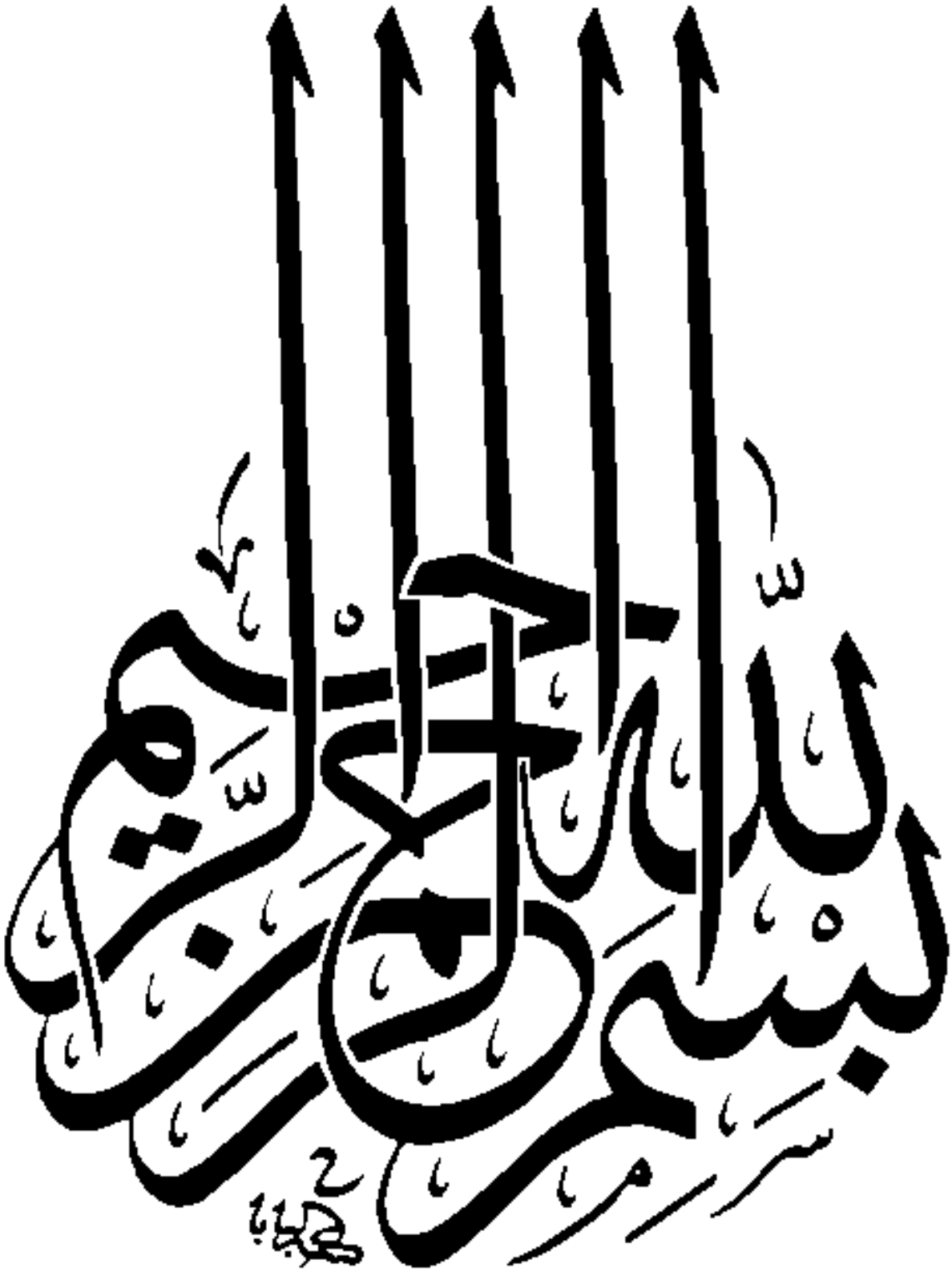
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قال تعالى "ولئن شكرتم لأزيدنكم". الاية رقم (7)

سورة إبراهيم

الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده، ونشكره على توفيقه لنا في إتمام هذا العمل.

أتقدم بأسمى معاني الشكر:

إلى الأستاذة المشرفة: **غضاب رانية** التي لم تبخل علينا بنصائحها وتوجيهاتها القيمة .

إلى كل من ساعدني في إنجاز مذكرتي خاصة الأستاذة **نوبلي نجلاء**

وفي الأخير نسأل المولى عز وجل أن يجعلنا ممن يكثر ذكره ويحفظ أمره وأن يغمر قلوبنا بمحبته ويرضى عنا.

الإهداء

الى افراد عائلتي كلّل واخص بالذكر

والدي الكريمين

الى خطيبتي

الى جميع اساتذتي

الى أصدقائي

الى زملاء الدراسة

الى كل من يعرفني

وليد

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنـــــــــــوان	الصفحة
شكر و عرفان	/
الإهـــــداء	/
الفهـــرس	/
قائمة الجداول و الأشكال	/
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: دور مبادئ حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي	
تمهيد	08
المبحث الأول: الإطار النظري للحوكمة	09
المطلب الأول: تعريف حوكمة الشركات و أهم الأطراف المعنية بالحوكمة	09
المطلب الثاني: أهمية الحوكمة و أهدافها	12
المطلب الثالث: مبادئ حوكمة الشركات و محدداتها	16
المبحث الثاني: الأداء المالي	27
المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي	27
المطلب الثاني: أهمية الأداء المالي	29
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء المالي	30
المبحث الثالث: العلاقة بين آليات حوكمة الشركات ومؤشرات الأداء المالي	35
المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي	35
المطلب الثاني: النسب المالية	40
المطلب الثالث: تأثير مبادئ الحوكمة على التحليل المالي	50
خلاصة الفصل	56
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة	
تمهيد	58
المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة	59

المطلب الأول: التعريف بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب "بسكرة"	59
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب "بسكرة"	62
المطلب الثالث: تقديم خط إنتاج الدقيق والفرينة	66
المبحث الثاني: واقع مبادئ حوكمة المؤسسات و الأداء المالي في مؤسسة المطاحن الكبرى للحنوب "بسكرة"	75
المطلب الأول: واقع مبادئ الحوكمة في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب "بسكرة"	75
المطلب الثاني: واقع الأداء المالي في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب "بسكرة"	77
المبحث الثالث: مساهمة في قياس الأداء المالي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب	79
المطلب الأول: إعداد الميزانيات المالية المختصرة للمؤسسة لسنة 2013، 2014	79
المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي	84
المطلب الثالث: التحليل المالي لمؤشرات السيولة و اليسر المالي و مؤشر المردودية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب "بسكرة"	86
خلاصة الفصل	91
الخاتمة	94
قائمة المراجع	99

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تشكيلة منتجات خط إنتاج الدقيق و الفرينة	70
02	الميزانية المالية (أصول) بتاريخ 2014/12/31	80
03	الميزانية المالية (خصوم) بتاريخ 2014/12/31	81
04	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2013	82
05	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2014	83
06	حساب مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب "بسكرة"	84
07	حساب السيولة لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب "بسكرة"	86
08	حساب مؤشر اليسر المالي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب "بسكرة"	88
09	حساب المردودية الاقتصادية والمردودية المالية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب "بسكرة"	89

قائمة الأشكال:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	يوضح مبادئ منظمة التعاون والتنمية	17
02	المحددات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات	26
03	يوضح العوامل المؤثرة في الأداء المالي	33
04	الهيكل التنظيمي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب	63
05	مراحل إنتاج الدقيق و الفرينة	72

مقدمة

مقدمـــــــــة:

إن التغيرات السريعة والعديدة التي يعيشها العالم والانفتاح على العالم الخارجي أدى إلى توجه دول العالم نحو اقتصاد السوق وأمام الأزمات المالية والانهيارات المفاجئة للعديد من الشركات العالمية و التي فجرها الفساد المالي والتلاعب في القوائم المالية والتصرفات السيئة لمسيري ومدراء هذه الشركات بالإضافة إلى نقص الشفافية دفعت هذه الظروف لظهور مصطلح حوكمة الشركات الذي أصبح يحتل اهتمام جميع الدول المتقدمة منها والنامية وأصبح ينظر إلى حوكمة الشركات إلى أنها الحل الوحيد لتجاوز هذه الأزمات، كما أنها أصبحت وسيلة لتعزيز الثقة في اقتصاد أي بلد ومؤشر على مستوى الأداء الذي وصلت إليه المؤسسات، و هذا ما أدى بالمستثمرين للبحث عن الشركات التي تطبق مفهوم الحكومة، فالحكومة هي نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية والذي عن طريقه يتم إدارة الشركة والرقابة عليها، فهي تقوم على قواعد وأسس كفيلة بالكشف عن حالات التلاعب والفساد وضمان الرقابة على الأداء وحق مساءلة الإدارة وتحقيق الشفافية والعدالة بقدر يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين في الأسواق وضمان استقرارها.

حيث أن مبادئ حوكمة الشركات تقوم على إعادة الثقة في النظام المحاسبي والمالي وما يولده من معلومة محاسبية ومالية لذا اكتست هذه الأخيرة أهمية كبيرة نظرا لدورها في مساعدة الجميع على اتخاذ القرارات الاقتصادية الملائمة من خلال توضيح المركز المالي والنتائج الخاصة بمختلف المؤسسات وتوصيلها للمساهمين ومختلف المتعاملين وترتبط صورة القرارات وسلامتها بجودة المعلومات المقدمة وهذا ما يقوم بتوفيره التحليل المالي من خلال مختلف مؤشراته التي تساهم بشكل فعال في توفير معلومة محاسبية ومالية ملائمة لاتخاذ القرارات.

و يعتبر تقييم الأداء المالي من العوامل الأساسية التي يتوقف عليها نجاح أي تنظيم من التنظيمات الإدارية أو أي مشروع من المشروعات الاقتصادية للوصول إلي معدلات عالية من الكفاءة الإنتاجية حيث تهدف إلي قياس

مدي نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها المالية وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة لها.

إشكالية الدراسة و التساؤلات الفرعية:

لهذا الربط تبرز معالم الإشكالية الرئيسية التي سنقوم بدراستها كالتالي:

كيف تساهم مبادئ الحوكمة في تحسين الأداء المالي ؟؟؟؟؟

وتقودنا هذه الإشكالية الرئيسية إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- فيما تتمثل مؤشرات التحليل المالي؟

2- ما هي العلاقة بين استخدام مؤشرات التحليل المالي وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات؟

3- ما هو واقع استخدام مبادئ الحوكمة في تحسين الأداء المالي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب "بسكرة"؟

فرضيات الدراسة:

في ضوء إشكالية الرئيسية وتساؤلاتها الفرعية سنقدم بعض الإجابات المؤقتة لأسئلة البحث والتي من شأن الدراسة إثباتها أو نفيها كما يلي:

1- تتمثل مؤشرات التحليل المالي في نوعين أساسين ألا و هما مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

2- تظهر العلاقة بين الأداء المالي وحوكمة الشركات في مبدئي الإفصاح والشفافية.

3- تقوم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بتطبيق مجموعة من مبادئ الحوكمة و التي من شأنها المساهمة بشكل فعال في تحسين الأداء المالي لها؟

أهداف البحث:

لهذه الدراسة الكثير من الأهداف أهمها:

- محاولة إبراز الدور الكبير الذي تلعبه حوكمة الشركات في تحسين العملية التسييرية.
- محاولة تبيان أهمية مؤشرات التحليل المالي.
- التعرف على الجانب الواقعي لمؤشرات التحليل المالي ودورها في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

أهمية الموضوع:

تعد مؤشرات التحليل المالي ذات أهمية كبيرة في توفير البيانات التي تساعد الإدارة في التخطيط والرقابة والتقييم، كما أنها تساهم في صنع القرارات الصحيحة المبنية على المعلومات الدقيقة ذات الشفافية العالية، أما حوكمة الشركات تعتبر من بين المواضيع التي تلقى اهتمامات وأبحاث كثيرة من طرف المسيرين خاصة في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة حيث أصبح اهتمام المسيرين منصب في كيفية إيجاد القاعدة الأساسية لتطبيقها في المؤسسات الاقتصادية.

منهج الدراسة:

تماشيا مع طبيعة الموضوع والإشكالية المطروحة تم اعتماد أسلوب المنهج الوصفي التحليلي الموافق للدراسة النظرية من أجل عرض ما هو متوفر من معلومات حول حوكمة الشركات والتحليل المالي بالإضافة الى اِعتماد منهج دراسة حالة الذي يمكن من التعمق وفهم مختلف جوانب الموضوع وكشف أبعاده ومحاولة تجسيد الجانب النظري في الواقع.

الدراسات السابقة:

- "**مساهمة في اقتراح نموذج لحوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية**"، للباحث غضبان حسام الدين، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، كان هدف الدراسة هو التأكيد على أن تطبيق المداخل الإدارية و آليات التسيير الحديثة كحوكمة الشركات أصبح حتمية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الاندماج العالمي و إبراز دور تأثير الحوكمة في خلق القيمة للمؤسسة الاقتصادية و توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

ترتبط الحوكمة بمجموعة من الركائز ذات الصبغة الأخلاقية كالثقة، الشفافية، المسؤولية الاجتماعية...الخ

هناك علاقة تكاملية من الجانبين بين حوكمة المؤسسات و خلق القيمة في المؤسسة، ما يجعل من الممكن القول بان نظام الحوكمة المطبق هو المسؤول عن تحديد القيمة التي تبحث المؤسسة على تحقيقها، و العكس صحيح أيضا، يمثل نموذج المقترح و كذا مؤشر الحوكمة المبني محاولة لإعطاء دفع حوكمة مؤسسات الاقتصادية في الجزائر التي تحتاج أيضا لتضافر جهود الأطراف الأخرى (مؤسسات اقتصادية، جمعيات، الدولة...) لتطويره و تصحيح الانحرافات الموجودة.

- " **حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية دراسة اختباريه على شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية**"، للباحث حسين عبد الجليل العزوي رسالة ماجستير في المحاسبة، الأكاديمية العربية في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، و تهدف هذه الدراسة إلى بيان عمق فهم حوكمة المؤسسات وأثرها على المعلومات المحاسبية المتمثلة في القوائم المالية و بيان مدى تأثير حوكمة المؤسسات على مستوى الإفصاح في القوائم المالية، و توصلت هذه الدراسة إلى بعض النتائج :

تفاوت مستوى الإفصاح في القوائم المالية في المؤسسات المساهمة بالمملكة العربية السعودية، إلا أنها نسبة مقبولة وجيدة على مستوى جميع المؤسسات.

وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين حجم المؤسسة ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المؤسسات المساهمة بالمملكة العربية السعودية.

وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين تركز الملكية في مؤسسات المساهمة بالمملكة العربية السعودية وبين الإفصاح في القوائم المالية.

- "**دور مبادئ حوكمة الشركات في معالجة الفساد الإداري دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة (E.N I.C.B.)**" ، للطالبة عميري صافية مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم الاقتصادية قسم علوم الاقتصاد جامعة محمد خيضر بسكرة ، و تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه الحوكمة و ذلك خلال تطبيق المبادئ حيث تعتبر هذه الأخيرة من أهم الوسائل الحديثة التي تهدف إلى حماية المؤسسة و ضمان استقرارها و تحقيق الشفافية و النزاهة في القوائم المالية حيث تهدف هذه الدراسة إلى إبراز واقع الحوكمة في الجزائر و توضيح و إبراز أهمية الحوكمة في حياة المؤسسات الاقتصادية.

نتائج هذه الدراسة:

الحوكمة انعكاس لمعايير و قواعد مكتوبة للتسيير ، تترجم بشفافية أنشطة المؤسسة و مراقبة أدائها.

ترتبط الحوكمة بمجموعة من الركائز ذات الصبغة الأخلاقية كالثقة ، الشفافية ، المسؤولية الاجتماعية.

- مداخلة بعنوان: "**دراسة اثر حوكمة الشركات على الشفافية و الإفصاح و جودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**"، من إعداد الباحث الدكتور بن الطاهر حسين و بوطلاعة محمد، و تهدف هذه المداخلة الى دراسة أثر حوكمة الشركات على الإفصاح و الشفافية و جودة القوائم المالية في ظل تبني النظام المحاسبي المالي و عرض العلاقة التكاملية ما بينهم.

نتائج هذه المداخلة :

الآليات المحاسبية تحظى باهتمام كبير و تشغل الحيز الأكبر من الإجراءات و الأساليب المختلفة لتطبيق الحوكمة في المنشأة حيث أن النتيجة النهائية لتلك الآليات المحاسبية تكمن في إنتاج معلومات محاسبية ذات فائدة لمختلف الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة.

هيكلة الدراسة:

لترتيب مختلف المعارف و الإجابة عن الإشكالية الرئيسية وتساؤلاتها الفرعية تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، فصل تطبيقي و فصل نظري وقسم إلى:

الفصل الأول (الجانب النظري): تناولنا من خلال هذا الفصل ثلاث مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى الإطار النظري لحوكمة المؤسسات، أما في المبحث الثاني فتناولنا فيه مفاهيم الأداء المالي بالمؤسسة، أما المبحث الثالث فجاء فيه علاقة مؤشرات التحليل المالي بمبادئ حوكمة الشركات.

الفصل الثاني (التطبيقي): تطرقنا في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث تقديم لمحة لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب "بسكرة" وحاولنا إسقاط ما جاء في الجانب النظري عليه وتطبيقه في الواقع و لذلك تناولنا في المبحث الثاني واقع تأثير مؤشرات التحليل المالي على مبادئ حوكمة الشركات، و في المبحث الثالث تطرقنا إلى التحليل المالي في تحسين الأداء المالي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب.

الفصل الأول

دور مبادئ حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي

تمهيد:

تزايد الاهتمام بحوكمة المؤسسات في مجتمعات الأعمال الدولية و ذلك نظرا لدورها ومدي تأثيرها على مسار الأحداث الدولية التي وقعت خلال العقدين الماضيين نتيجة تحول معظم الاقتصاديات إلى نظام اقتصاد السوق المفتوح و انتهاج سياسة التحرير الاقتصادي خاصة في القطاع المالي، هذا ما شجع العديد من المنظمات الاقتصادية على تبني مفهوم حوكمة المؤسسات و العمل على وضع إطار عام فعال وخاص لمحاولة تجنب أي تعثر مالي جديد.

أيضا التحليل المالي من بين المواضيع التي لقيت اهتمامات وأبحاث كثيرة من طرف المسيرين خاصة في ظل التحولات التي يشهدها محيط المؤسسات الاقتصادية في مطلع القرن المنصرم، و الذي أدى إلي ظهور بعض عمليات الغش والخداع وانهيار العديد من المشاريع الاقتصادية فجاء التحليل المالي بأشكاله الأولية معتمدا على بعض النسب المالية البسيطة المختصة بالسيولة ليساهم في مساعدة ذوي الشأن وخاصة المؤسسات الاقتصادية للتنبؤ بشكل ابتدائي بمستقبل المشاريع الاقتصادية.

و تطرقنا في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول: الإطار النظري للحوكمة

المبحث الثاني: الأداء المالي

المبحث الثالث: العلاقة بين آليات حوكمة الشركات و مؤشرات الأداء المالي

المبحث الأول: الإطار النظري للحوكمة

إن مفهوم حوكمة الشركات Governance Corporate من المفاهيم الحديثة حيث أصبح محل اهتمام متزايد من قبل المنظمات الدولية والحكومات وأسواق المال وكبار المستثمرين خاصة في أواخر التسعينات وبداية القرن الحالي وذلك عقب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول العالم إضافة إلى انهيار كبريات الشركات العالمية الأمريكية منها.

المطلب الأول: تعريف حوكمة الشركات و أهم الأطراف المعنية بالحوكمة

الفرع الأول: تعريف حوكمة الشركات

أولا- لغويا:

على المستوى المحلي لم يتم التوصل إلى مرادف محدد لمصطلح (corporte governance) باللغة العربية، و لكن بعد العديد من المحاولات و النقاشات مع عدد من خبراء اللغة العربية، الاقتصاديين، و القانونيين المهتمين بهذا الموضوع استقر مجمع اللغة العربية على مصطلح "حوكمة الشركات"[1]، ففي سنة 2003 أقر المجمع اعتماده لهذا المرادف "الحوكمة" حيث جاء في بيان له:

الحوكمة لغويا معناها التحكم أو الحكم، أي السيطرة على الأمور بوضع الضوابط و القيود التي تحكم العلاقات داخل المنظمات بصفة عامة، سواء بالتوجيه والإرشاد، اللجوء إلى العدالة، أو الرجوع إلى المرجعيات الأخلاقية، و لقد كان لهذا التحديد الدقيق لمصطلح (corporte governance) في اللغة العربية أثر إيجابي على تقبل مختلف الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة لهذا المفهوم، لأن الضبابية اللغوية لهذا الأخير و إعطائه أكثر من معنى يؤدي إلى اختلاف التفسير و الفهم و أكبر مثال على ذلك هو الخلط الذي ساد في وقت ما بين

[1] – محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات و دور أعضاء مجالس الإدارة و المديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008، ص14.

الحوكمة و الحكومة، حيث استخدم الأول كمرادف للثاني لدى البعض الشيء الذي ربما ينطوي على انعكاسات سلبية أو مغلوطة[1] نتيجة لما تعنيه كلمة الحكومة، خاصة في الدول التي تعاني من انتشار الممارسات اللاأخلاقية.

ثانيا- اصطلاحا:

1- تعريف الحوكمة: حوكمة الشركة أو الإدارة الرشيدة Corporate Governance، هي الوسيلة التي تضمن للمجتمع أن إدارة الشركة تعني بمصالح الأطراف التي يهمهم أمرها، و في ظل اختصار الحوكمة في هدف تعظيم ثروة الملاك.[2]

2- تعريف آخر: هو نظام متكامل للرقابة المالية و الغير مالية الذي عن طريقه يتم إدارة الشركة و الرقابة عليها.[3]

3- كما يمكن تعريفها أيضا: تعد وسيلة تمكن المجتمع من التأكد من حسن إدارة الشركات الكبرى بطريقة تحمي أموال المستثمرين و المقرضين.[4]

4- عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD 2004": «إن حوكمة الشركات تتضمن مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة، ومجلس إدارتها، ومساهميها، وذوي المصلحة الآخرين، وتقدم حوكمة الشركات أيضا الهيكل الذي من خلاله توضح أهداف الشركة، وتحدد وسائل إنجاز تلك الأهداف والرقابة على الأداء».[5]

5- عرفها البنك الدولي على أنها: «الحكم الراشد مرادف السير والأمثل الذي يسعى للإجابة عن مختلف الانتقادات الخاصة الموجه للدول والشركات التي تشكك في الإصلاحات الهيكلية الميسرة بطريقة علوية من

[1] -غضبان حسام الدين، محاضرات في نظرية الحوكمة، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2015، ص16.

[2] – منير ابراهيم هندي، حوكمة الشركات"مدخل في التحليل المالي و تقييم الاداء"، الطبعة الاولى،دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،2011، ص ص5-6.

[3] – محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات و معالجة الفساد المالي و الاداري، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص15.

[4] – محمد طارق يوسف، حوكمة الشركات و اسواق المال العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية،القاهرة، 2007، ص07.

[5]– محمد طارق يوسف، "حوكمة الشركات والتشريعات اللازمة لسلامة التطبيق، من مؤلف مبادئ وممارسات حوكمة الشركات"، بحوث و أوراق عمل، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلي المنعقد بالقاهرة، نوفمبر 2006، ص120.

الأعلى إلى الأسفل».[1]

6- تعرفها مؤسسة التمويل الدولية IFC: الحوكمة بأنها: «هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها».[2]

من خلال مجموعة التعاريف التي تطرقنا لها نستخلص تعريف للحوكمة على أنها مجموعة القواعد و الأساليب و القوانين التي تمكن المؤسسة من أخاذ القرارات الرشيدة.

الفرع الثاني: أهم الأطراف المعنية بالحوكمة

أولا- المساهمين Shareholders: و هم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للاسهم و ذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، و أيضا تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، و هم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

ثانيا- مجلس الإدارة Board of Directors: و هم من يمثلون المساهمين و أيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح، و مجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين و الذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة و كيفية المحافظة على حقوق المساهمين.[3]

ثالثا- الادارة Managment: و هي المسئولة عن الإدارة الفعلية للشركة و تقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، و تعتبر إدارة الشركة هي المسئولة عن تعظيم أرباح الشركة و زيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح و الشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.

[1] - محسن أحمد الخضيري، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005، ص54.

[2] -http://iefpedia.com/arab/?p=28472 , 27-11-2015,22:00

[3] - عبد الوهاب نصر على، شحاته السيد شحاته، مراجعة الحسابات و حوكمة الشركات، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص ص 20-21.

رابعا- أصحاب المصالح Stockholders: و هم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين و الموردين و العمال و الموظفين، و يجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة و مختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون على سبيل المثال، يهتمون بمقدرة الشركة على الاستمرار.[1]

المطلب الثاني: أهمية الحوكمة و أهدافها

الفرع الأول: أهمية الحوكمة

تزداد أهمية الحوكمة في إدارة الشركات من اجل تحقيق الثقة في المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية المنشورة و ذلك بغرض حماية مستخدمي القوائم المالية و تأكيد نزاهة الإدارة فيها و كذلك الوفاء بالالتزامات و التعهدات، و لضمان تحقيق الشركات أهدافها و بشكل قانوني و اقتصادي سليم خاصة ما يتصل بتفعيل دور الجمعيات العمومية لحملة الأسهم للاضطلاع بمسؤولياتهم و ممارسة دورهم في الرقابة و الإشراف على أداء مجلس الإدارة و المديرين التنفيذيين في هذه الشركات، و بما يؤدي إلى الحفاظ على مصالح جميع الأطراف و هو ما يوضح أهمية الحوكمة.

حوكمة الشركات أساس جيد للاستقامة و الصحة الأخلاقية و يظهر أهميتها في :[2]

- محاربة الفساد الداخلي في الشركات و عدم السماح بوجود أو باستمراره بل القضاء عليه و عدم السماح بوجوده مرة أخرى.
- تضييق و ضمان النزاهة و الأكيدة و الاستقامة لكافة العاملين في الشركات بدءا من مجلس الإدارة و المديرين التنفيذيين إلى ادني عامل فيها.
- تحقيق السلام و الصحة و عدم وجود أي خطأ عمدي أو انحراف معتمد أو غير معتمد و منع استمرار هذا الخطأ أو القصور بل جعل كل شيء إتمامه العام صالحا.

[1] - محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص18.

[2] - مصطفى يوسف كافي، الازمة المالية الاقتصادية العالمية و حوكمة الشركات(جذورها-اسبابها-تداعياتها-افاقها)، مكتبة المجتمع العربي، الاردن، 2013، ص215.

- محاربة الانحرافات و عدم السماح باستمرارها خاصة تلك التي يشكل وجودها تهديد للمصالح أو أن باستمرارها ضعف يحقق نتائج جيدة للإعمال و تحتاج إلى تدخل إصلاحي عاجل.
- تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن بل استخدام النظام الحماسي الوقائي الذي يتمتع حدوث هذه الأخطاء و بالتالي بأعباء هذا الحدث.
- تحقيق الاستفادة القصوى الفعلية من نظم المحاسبة و الرقابة الداخلية خاصة فيما يتصل بعمليات الضبط الداخلي.
- يحقق اعلي قدر للفاعلية من مراجعي الحسابات الخارجية خاصة و أنهم على درجة مناسبة من الاستقلال و عدم خضوعها لأي ضغط من جانب المجلس إدارة الشركات أو جانب المديرين التنفيذيين العاملين فيها.

و في واقع الأمر فان الحوكمة أداة جيدة تمكن المجتمع من التأكد من حسن إدارة الشركات، و بأسلوب علمي و عملي يؤدي إلى توفير اطر عامة، لحماية أموال المستثمرين و المقرضين، و تحقيق و صيانة نظام بيانات و معلومات عادل و شفاف، نظام يتبع البيانات و المعلومات على قدم المساواة و في ذات الوقت توفير اداة جيدة للحكم على أداء مجالس إدارة الشركات، و محاسباتهم، و تقييمهم[1].

أولا- أهمية الحوكمة بالنسبة للشركات: تمكن من رفع الكفاءة الاقتصادية للشركة من خلال وضع أسس للعلاقة بين مديري الشركة و مجلس الإدارة و المساهمين، و تعمل على وضع الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله تحديد أهداف الشركة و سبل تحقيقها من خلال توفير الحوافز المناسبة لأعضاء مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية لكي يعملوا على تحقيق أهداف الشركة التي تراعي مصلحة المساهمين، و تؤدي أيضا إلى الانفتاح على أسواق المال العالمية و جذب قاعدة عريضة من المستثمرين (بالأخص المستثمرين الأجانب) لتمويل

[1] – محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص59.

المشاريع التوسعية، فإذا كانت الشركات لا تعتمد على الاستثمارات الأجنبية، يمكنها زيادة ثقة المستثمر المحلي و بالتالي زيادة رأس المال بتكلفة اقل.

ثانيا- أهمية الحوكمة بالنسبة للمساهمين: فهي تساعد في ضمان الحقوق لكافة المساهمين مثل حق التصويت، حق المشاركة في القرارات الخاصة بأي تغيرات جوهرية قد تؤثر على أداء الشركة في المستقبل الإفصاح الكامل عن أداء الشركة و الوضع المالي و القرارات الجوهرية المتخذة من قبل الإدارة العليا يساعد المساهمين على تحديد المخاطر المترتبة على الاستثمار في هذه الشركات.[1]

الفرع الثاني: أهداف الحوكمة

لقد تعدد المفاهيم المستخدمة للتعبير عن أهداف الحوكمة والمزايا والمنافع، ولكنها جميعا تدخل ضمن الأهداف والمزايا والتي يمكن إيضاحها فيما يلي[2]:

- تحسين القدرة التنافسية الوحدات الاقتصادية وزيادة قيمتها.
- فرض الرقابة الفعالة على أداء الوحدات اقتصادي وتدعيم المساءلة المحاسبية بها.
- ضمان مراجعة الأداء التشغيلي والمالي والنقدي للوحدة الاقتصادية.
- تعميق وتعزيز ثقة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتفق عليها. وتعظيم قيمة المؤسسة اقتصادية المستثمر في الأسواق المال لتدعيم المواطن الاستثمارية.
- الحصول على التمويل اللازم والمناسب والتنبؤ بالمخاطر المتوقعة.
- طبقات لما أصدرته منظمة التعاون الدولي فإن أهداف ومبادئ حوكمة الشركات تتلخص فيما يلي:[3]

[1] – عبد الوهاب نصر على، شحاته السيد شحاته، مرجع سابق، ص ص28-29.

[2] – أحمد مخلوف، الأزمة المالية العالمي واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية من منظور إسلامي، مداخلة حول الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية اقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف، المنعقد في 20-21 أكتوبر/2009، ص10

[3] - عمر ويس، دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات(مبادئ وممارسة حوكمة الشركات)، أعمال المؤتمرات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2006، ص188.

- تحسين أداء الشركات وزيادة ربحيتها ومساعدتها على النمو وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والدولية(Performance).
- إلزام الشركات بقواعد وإجراءات العمل وفقا لمجال كل منها(Compliance).
- تعظيم دور الشركات ومساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية عل مستوى الاقتصاد الكلي للدولة وقدرتها على خلق الشروط للمجتمع وخلق فرص التوظيف.
- تحسين العلاقات بين الشركة وكافة الأطراف ذات المصالح المرتبطة بالشركة All StakeElolders من مساهمين عملاء ومقرضين ومديرين وموظفين وموردين والمجتمع المحيط بها.
- بناء وسيادة ثقافة الحوكمة الجيدة في المجتمع Building Good Governance Culture فالحوكمة تهدف إلى تحقيق الشفافية والعدالة، ومنح حق مساءلة إدارة الشركة، وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين وحملة الوثائق جميعا مراعاة مصالح العمل والعمال، والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة.

ويمكن تصنيف الأهداف السابق ذكرها وفق المستويات الآتية:[1]

أولا- أهداف حوكمة المؤسسات على مستوى الأفراد

- حماية حقوق المساهمين بصفة عامة سواء أقلية أو أغلبية وتعظيم عوائدهم؛
- تمكين المساهمين وأصحاب المصالح من ممارسة الرقابة الفعالة على إدارة المؤسسة؛
- زيادة ثقة المستثمرين بأسواق رأس المال.

ثانيا- أهداف حوكمة المؤسسات على مستوى المؤسسة

- تحسين أداء المؤسسة وتعظيم قيمتها الاقتصادية؛
- تدعيم المركز التنافسي لمؤسسة في أسواق رأس المال؛
- تحسين الممارسات المالية والمالية والإدارية في المؤسسة؛

[1] - بن عيسى ريم، تطبيق آليات حوكمة المؤسسات وأثرها على الأداء، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إقتصاد وتسيير مؤسسة، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص15.

- منع المتاجرة بالسلطة في المؤسسة وتأكيد المسؤوليات وتعزيز المساءلة.

ثالثا– أهداف حوكمة المؤسسات على مستوى الدولة

- تشجيع جذب الاستثمارات، وتدفق الأموال المحلية والأجنبية؛
- مراعاة مصالح المجتمع والعمال؛
- تحسين الكفاءة الاقتصادية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي؛
- دعم واستقرار مصداقية القطاع المالي ومنع حدوث أزمات أو انهيارات مالية.

المطلب الثالث: مبادئ حوكمة الشركات و محدداتها

الفرع الأول: مبادئ الحوكمة

نظرًا للتزايد المستمر الذي يكتسبه مفهوم حوكمة الشركات من اهتمام فقد حرصت العديد من المؤسسات وعلى رأسها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التي أصدرت عام 1999 مبادئ حوكمة الشركات باعتبارها المرجع الأساسي للعديد من الممارسات المتعلقة بحوكمة الشركات.[1]

[1] - محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص44.

شكل رقم(01) يوضح مبادئ منظمة التعاون والتنمية(OECD).

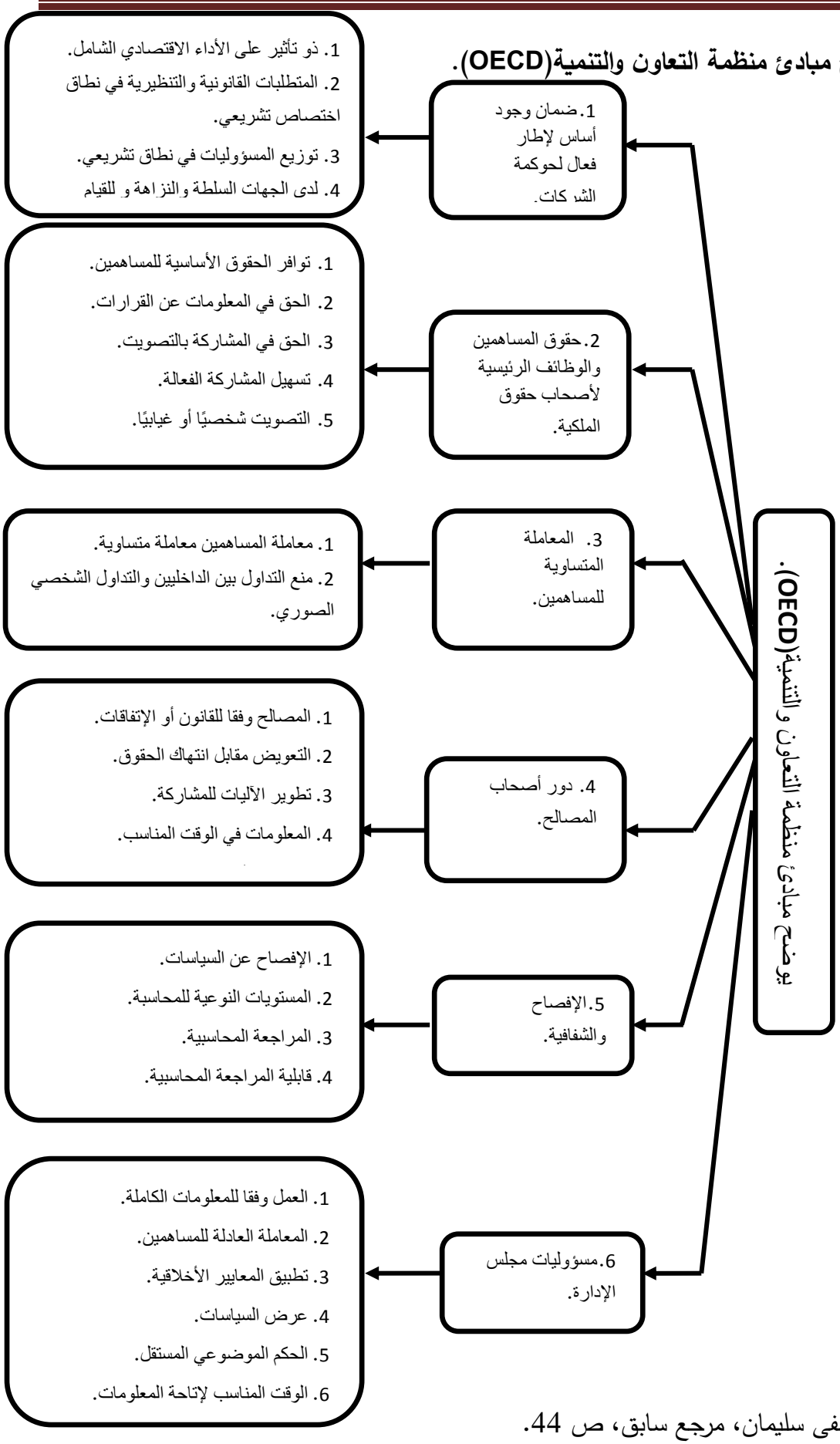

المصدر: محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص 44.

في الشكل السابق يظهر لنا مجموعة من مبادئ الحوكمة و التي سيتم التطرق إليها فيما يلي:

أولا: مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعّال لحوكمة[1]

ينص المبدأ الأوّل من مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أنه ينبغي على إطار حوكمة الشركات تشجيع الشفافية وكفاءة الأسواق، وأن يكون متوافقًا مع أحكام القانون وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية، ولكي يكون هناك ضمان لوجود أساس فعّال حوكمة الشركات هناك مجموعة من الإرشادات والعوامل يجب أخذها في الاعتبار وهي:

- ينبغي وضع إطار حوكمة الشركات بهدف أن يكون ذا تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل ونزاهة الأسواق وعلى الحوافز التي يخلفها للمشاركين في السوق، وتشجيع قيام أسواق مالية تتميز بالثقافية والفعّالية.
- نبغي أن تكون المتطلبات لقانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسة حوكمة الشركات في نطاق اختصاص تشريعي ما يتوافق مع أحكام القانون وذات شفافية وقابلة للتنفيذ.
- ينبغي أن يكون توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات في نطاق اختصاص تشريعي ما محدد بشكل واضح مع ضمان خدمة المصلحة العامة.
- ينبغي أن يكون لدى الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية السلطة والنزاهة والموارد للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة وموضوعية فضلا على أن أحكامها وقراراتها ينبغي أن تكون في الوقت المناسب وتتميز بالثقافية مع توفير الشرح الكافي لها.

ثانيا: مبدأ حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية

ينص هذا المبدأ على أنه ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يوفر الحماية للمساهمين وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم وبصفة عامة هناك مجموعة من الإرشادات يجب الأخذ بها:

- ينبغي أن تتضمن الحقوق الأساسية للمساهمين الحق في:

[1] - محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق،ص ص45-46.

- طرق مضمونة لتسجيل الملكية؛
- إرسال أو تحويل الأسهم؛
- الحصول على المعلومات المادية وذات الصلة بالشركة في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم؛
- المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين؛
- انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة؛
- نصيب في أرباح الشركة.

- ينبغي أن يكون للمساهمين الحق في المشاركة وأن يحصلوا على المعلومات الكافية عن القرارات التي تتعلق بأي تغيرات أساسية في الشركة مثل:
  - تعديل النظام الأساسي أو عقد التأسيس أو ما يماثلها من المستندات الحاكمة للشركة؛
  - الترخيص بإصدار أسهم إضافية؛
  - العمليات الاستثنائية التي يؤدي إلى التأثير على الشركة.
- ينبغي لأن تكون للمساهمين فرصة المشاركة الفعالة ولتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، كما ينبغي أن يحاط المساهمون علمًا بالقواعد التي تحكم اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين بما في ذلك إجراءات التصويت، ولتحقيق ذلك يجب تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية في الوقت المناسب بما يتعلق بتاريخ ومكان جدول أعمل الجمعية العامة.

وكذلك المعلومات الكاملة عند المعلومات التي سيتم اتخاذ القرارات بشأنها في الاجتماع كما ينبغي إتاحة فرصة للمساهمين لتوجيه أسئلة إلى مجلس الإدارة (متعلق بالمراجعة الخارجية السنوية)، ووضع بنود على جدول الأعمال الخاص بالجمعية العامة، واقتراح قرارات في نطاق حدود معقولة.[1]

[1] - محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص ص46-48.

- ينبغي تسهيل المشاركة الفعالة للمساهمين في القرارات الرئيسية الخاصة بحوكمة الشركات مثل ترشيح وانتخاب مجلس الإدارة، كما ينبغي أن تكون لدى المساهمين القدرة على التعبير عن آرائهم فيما يتعلق بسياسة مكافئات أعضاء مجلس الإدارة وكبار المديرين التنفيذيين في الشركة، كما ينبغي أن يخضع القسم الخاص بتقديم أسهم لأعضاء الإدارة والعاملين كجزء من كفئاتهم لموافقة المساهمين.
- ينبغي أن يتمكن المساهمون من التصويت سواء شخصيًا أو غيابيًا مع إعطاء نفس الأثر للأصوات سواء تم الإدلاء بها حضوريًا أو غيابيًا.
- ينبغي الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية التي تمكن بعض المساهمين أن يحصلوا على درجة من السيطرة لا تتناسب مع ملكيتهم من الأسهم مع ضرورة التركيز على:

تحديد والإفصاح عن القواعد والإجراءات التي تحكم حيازة السيطرة على الشركات في الأسواق المالية، وكذلك العمليات الاستثنائية مثل الاندماجات وبيع حصص جوهرية من أصول الشركات وينبغي أن تتم العمليات بكل شفافية وفي ظل شروط عادية تحمي حقوق كافة المساهمين.

- تسهيل ممارسة كافة المساهمين لحقوق الملكية بما في ذلك المستثمرين المؤسسين الذين يعملون بصفة وكلاء ينبغي عليهم الإفصاح عن حوكمة الشركات الخاصة بهم، وكذا الكيفية التي يتعاملون بها مع التعارض المادي للمصالح التي تؤثر في ممارستهم لحقوق الملكية الرئيسية الخاصة باستثماراتهم.

ثالثا: مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين[1]

يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب، كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم.

[1] - خالد ممدوح إبراهيم، حوكمة الأنترنت، دار الفكر الجامعي– مصر، 2011، ص ص 40-42.

ينبغي أن يكون للمساهمين "داخل كل فئة" نفس حقوق التصويت فكافة المساهمين يجب أن يتمكنوا من الحصول على المعلومات المتصلة بحقوق التصويت الممنوح لكل من فئات المساهمين وذلك قبل قيامهم بشراء الأسهم.

- يجب أن تكفل العمليات والإجراءات المتصلة بالاجتماعات العامة للمساهمين المعاملة المتكافئة لكافة المساهمين.
- ينبغي منع التداول بين الداخليين في الشركة والتداول الشخصي الصوري.
- ينبغي أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات أو بمسائل تمس الشركة.

رابعا: مبدأ دور أصحاب المصالح[1]

- يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على الاعتراف واحترام حقوق أصحاب المصالح التي يرسيها ويحميها القانون.
- حينما يحمي القانون حقوق أصحاب المصالح فإن أولئك ينبغي أن تتاح لهم فرصة الحصول على تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم.
- يجب أن يسمح إطار حوكمة الشركات بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح وأن تكفل تلك الآليات بدورها تحسين مستويات الأداء.
- مشاركة أصحاب المصالح في عملية حوكمة الشركات تسمح لهم بالحصول على المعلومات ذات الصلة التي يكن الاعتماد عليها في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم.
- ينبغي على أصحاب المصالح بما فيهم العاملين وهيئات تمثيلهم الاتصال بمجلس الإدارة للإعراب عن اهتمامهم بالممارسات غير القانونية أو غير الأخلاقية.

[1] – خالد ممدوح إبراهيم، مرجع سابق، ص42.

- ينبغي استكمال إطار حوكمة الشركات بإطار فعّال كفء للاعتبار وآخر لتنفيذ حقوق الدائنين.

خامسا: مبدأ الإفصاح والشفافية بدقة و في الوقت المناسب

تؤكد قواعد حوكمة الشركات على إن الإفصاح الدقيق الذي يتم في الوقت المناسب يجب أن يشمل كافة الأحداث الجوهرية المتعلقة بالشركة بما في ذلك الوضع المالي و مؤشرات الأداء و نسب الملكية و إدراة الشركة و أيضا الافصاح عن خبرة أعضاء مجلس الإدارة و مكافأتهم.

و يجب على الشركات القيام بالإفصاح عن المعايير المحاسبية و المالية التي تتبعها الشركة في تقييم الأداء، مع مراعاة وجوب أن تتوفر قنوات نشر المعلومات طريقة عادلة للوصول للمعلومات التي تهم كافة المستثمرين في الوقت المناسب.[1]

- ينبغي أن يتضمن الإفصاح على عدة معلومات من بينها:
  - الإفصاح عن النتائج المالية ونتائج عمليات الشركة؛
  - الإفصاح عن الملكيات الكبرى للأسهم وحقوق التصويت؛
  - كما يجب الإفصاح على هياكل وسياسات الحوكمة والعمليات التي يتم تنفيذها.
- يجب إعداد المعلومات والإفصاح عنها طبقا للمستويات النوعية المرتفعة للمحاسبة؛
- يجب القيام بمراجعة خارجية سنوية مستقلة بواسطة مراجع مستقل كفء ومؤهل؛
- ينبغي على المراجعين الخارجيين أن يكونوا قابلين للمسائلة والمحاسبة أمام المساهمين؛
- ينبغي في قنوات بث المعلومات أن توفر فرصة متساوية وفي التوقيت المناسب مع كافة التكلفة لمستخدمي المعلومات ذات الصلة؛
- ينبغي استكمال إطار حوكمة الشركات بمنهج فعّال يتناول ويشجع على تقديم التحليلات والمشورة عن طريق المحللين، ووكالات التقييم وغيرهم.[2]

[1] – عبد الوهاب نصر على، شحاته السيد شحاته، مرجع سابق، ص82.

[2] – محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص ص53-54.

سادسا: مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة

يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن تضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين.

- يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توافر كامل المعلومات، وكذا على أساس النوايا الحسنة، وسلامة القواعد المطبقة؛
- حينما ينتج عن قرارات مجلس الإدارة تأثيرات متباينة على مختلف فئات المساهمين، فإن المجلس يجب أن يعمل على تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين؛
- يجب أن يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية وأن يأخذ في الاعتبار اهتمامات كافة أصحاب المصالح؛ [1]
- ينبغي على مجلس الإدارة القيام بوظائف رئيسية معينة منها:
  - استعراض وتوجيه إستراتيجية الشركة، وخطط العمل الرئيسية، وسياسة المخاطر؛
  - الإشراف على فعالية ممارسة حوكمة الشركات؛
  - اختيار تحديد المكافئات والمرتبات والإشراف على كبار التنفيذيين بالشركة؛
  - ضمان الشفافية في عملية ترشيح وانتخاب مجلس الإدارة، وضمان نزاهة حسابات الشركة؛
  - الإشراف على عمليات الإفصاح والاتصال.
- ينبغي على مجلس الإدارة أن يكون قادرًا على ممارسة الحكم الموضوعي المستقل على شؤون الشركة؛

[1] – خالد ممدوح إبراهيم، مرجع سابق، ص44.

- حتى يتمكن أعضاء مجلس الإدارة بالقيام بمسؤوليتهم فإنه ينبغي أن تتاح لهم كافة المعلومات الصحيحة ذات الصلة في الوقت المناسب.[1]

الفرع الثاني: محددات الحوكمة

رغم الاختلاف في التحديد الدقيق لمفهوم حوكمة الشركات إلا أنه يوجد هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات يتوقف على مدى توافر مستوى وجودة مجموعتين من المحددات سنعرضها في مايلي:

أولا: المحددات الخارجية

بصورة عامة تتمثل المحددات الخارجية فيما يلي:[2]

- المناخ الاستثماري للدولة والذي يشمل عمى سبيل المثال القوانين والتشريعات المنظمة لعمل السوق مثل قوانين السوق المالي والمؤسسات المدرجة فهو وتنظيم المنافسة ومنع الاحتكارات وقوانين الإفلاس...الخ؛
- كفاءة القطاع المالي من هيئات مالية وبنوك في توفير التمويل اللازم للمؤسسات؛
- درجة تنافسية أسواق السمع وعناصر الإنتاج؛
- كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية في إحكام الرقابة عمى المؤسسات؛
- المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين...الخ.

وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تيتم بحسن تسييـــــر المؤسسات وتقلل من التعارض والنزاعات بين أصحاب المصالح من جهة وبين العائد الاجتماعي والعائد الخاص بالمؤسسة من جهة أخرى.

[1] - محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق،ص ص56-57.

[2] - بن تومي سارة، فوضيلي سمية، مداخلة بعنوان: دور التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات المؤتمر الدولي الأول حول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 04 / 05 ديسمبر 2012، ص16.

ثانيا:المحددات الداخلية

تشير المحددات الداخلية إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والتي يؤدي توافرها من ناحية، وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.

مما سبق نجد أن هذه المحددات الداخلية تتمثل فيما يلي:[1]

- آلية توزيع السلطة داخل الشركة؛
- الآلية والقواعد والأسس الناظمة لكيفية اتخاذ القرارات الأساسية في الشركة؛
- العلاقة الهيكلية بين الجمعية العمومية للشركة ومجلس إدارتها والمديرين التنفيذيين ووضع آلية مناسبة لهذه العلاقة مما يخفف من التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة وصولا لتكامل هذه المصالح.

ويكمن تلخيص هذه المحددات في النقاط التالية:[2]

- توزيع السلطات والمهام بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة التنفيذيين من أجل تخفيف التعارض بين مصالح هذه الأطراف؛
- الحكومة تؤدي في النهاية إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القوم؛
- زيادة وتعميق سوق العمل على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار؛
- العمل على ضمان حقوق الأقلية وصغار المستثمرين؛
- العمل على دعم وتشجيع نمو القطاع الخاص، وخاصة قدرته التنافسية.

والشكل التالي يبرز المحددات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات:

[1] - قريشي بالعيد، وليد بن تركي، دور تطبيق آليات حوكمة الشركات في التقليل من الفساد المالي والإداري، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المنعقد في6-7ماي2012، ص4.

[2] - مناور حداد، دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية، مؤتمر العربي الأول حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي، كلية الاقتصاد، دمشق،15-16 تشرين، 2008، ص4.

الشكل رقم(02): المحددات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات

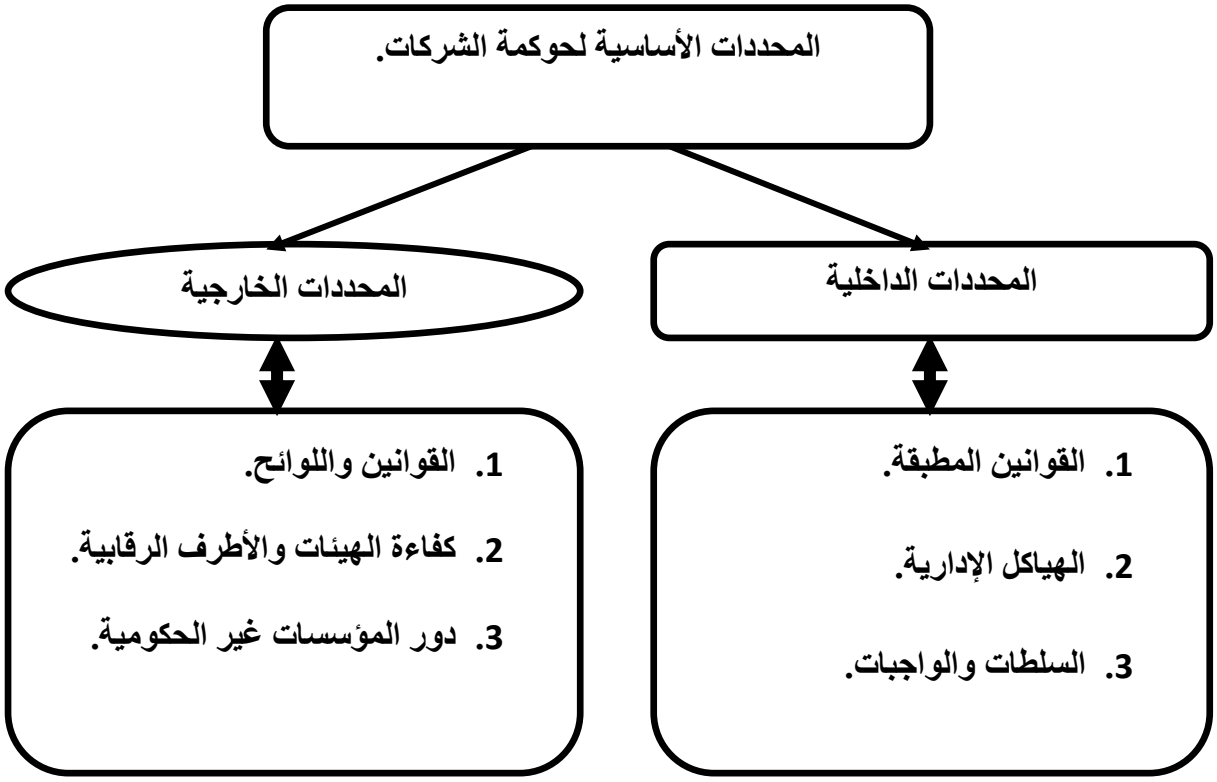

المصدر: ماجد اسماعيل ابو حمام، أثرتطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبيو جودة التقارير المالية، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة و تمويل ،كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص 28.

و الشكل السابق يوضح المحددات الداخلية و الخارجية لحوكمة المؤسسات و التي تم التطرق إليها في السابق.

المبحث الثاني: الأداء المالي

يعد الأداء مفهوما جوهريا و هاما بالنسبة لمنظمات الأعمال بشكل عام، و هو يمثل القاسم المشترك لاهتمام علماء الإدارة، و يحظى الأداء المالي في الشركات و المؤسسات بكافة أنواعها باهتمام متزايد من قبل الباحثين و الدارسين و الإداريين و المستثمرين لأن الأداء المالي الأمثل هو السبيل الوحيد للحفاظ على البقاء و الاستمرار.

ومن خلال هذا المبحث سنقوم بتسليط الضوء على مصطلح الأداء المالي انطلاقا من تحديد الإطار المفاهيمي له ومرورا بعرض العوامل المؤثرة به ووصولا إلى مداخله.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، و يعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، و يساهم في إتاحة الموارد المالية و تزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة و التي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح و تحقيق أهدافهم.[1]

الفرع الأول: تعريف الأداء المالي

يعد الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية بمثابة المجال المحدد لنجاحها، فهو يستخدم كمنهج أساسي ليس في تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة فقط بل يتعداها إلى الأهداف العامة و الإستراتيجية.[2]

هناك من يلقي بتركيزه على الأهداف فيعرفه بأنه " انعكاس لقدرة وقابلية الشركة على تحقيق أهدافها" هذا التعريف يعد تعريف موسع أي انه يربط الأداء المالي بالأهداف العامة للمؤسسة، وهناك من يعرفه بدلالة النتيجة بغض النظر عن الوسائل المستخدمة ويعرفه بأنه " يعني النتيجة النهائية لنشاط المؤسسة ".[3]

---

[1] – محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد، الاردن، 2010، ص45.

[2] – وائل محمد صبحي ادريس، طاهر محسن منصور الغالبي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل، عمان، 2009، ص ص42-43.

[3] – ناظم حسن عبد السيد، محاسبة الجودة "مدخل تحليلي"، دار الثقافة، عمان، 2009، ص131.

مع الأخذ بعين الاعتبار للظروف الاقتصادية للقطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء المالي يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة و معدل نمو الأرباح.[1]

أيضا يرى البعض الأخر بان الأداء المالي يعبر عن "مدى قدرة المؤسسة الاقتصادية على الاستغلال الأمثل لمواردها المالية في الاستخدام القصير وطويل الأمد من اجل تشكيل ثروة".[2]

يتيح الأداء المالي المتفوق للمؤسسة الموارد المالية اللازمة والملائمة لاستغلال الفرص الملائمة للاستثمار، أيضا يساعد على تلبية رغبات المستثمرون والمساهمون وتحقيق أهدافهم.[3]

و على الرغم من تعدد تعاريف مصطلح الأداء المالي وذلك نتيجة الاستخدام والتطبيق المستمر له إلا أنه يوجد قاسم مشترك يجمع بينهم جميعا ألا وهو مدى قدرة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق أهدافها المالية المسطرة والاستخدام الأمثل للموارد.

الفرع الثاني: خصائص الأداء المالي

مما سبق يمكننا القول أن الأداء المالي هو وسيلة تمكن من نجاح المؤسسة الاقتصادية في الاستخدام الأمثل للوسائل المالية المتاحة في المؤسسة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة.

و منه فإن الأداء المالي يتميز بالخصائص التالية:

- أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية و توجيهها تجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم و النجاح عن غيرها؛
- الأداء المالي أداء تعطي صورة واضحة على الوضع المالي القائم في المؤسسة الاقتصادية؛
- هو أداة لتدارك الثغرات و الانحرافات و المشاكل و المعيقات التي قد تظهر في مسيرة الشركة؛
- الأداء المالي يحفز الإدارة لبذل المزيد من الجهد لتحقيق أداء مستقبلي أفضل من سابقته؛

[1] – دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي و القيمة في المؤسسات الإقتصادية، مجلة الباجث، جامعة ورقلة، العدد: 04، 2006، ص ص41-42.

[2] – دادن عبد الغني، كساسي محمد الأمين، الأداء المالي من منظور المحكاة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الاداء المتميز للمنظمات و الحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 9/8 مارس، 2005، ص304.

[3] – وائل محمد صبحي ادريس، طاهر محسن منصور الغالبي، مرجع سابق، ص43.

- الأداء المالي وسيلة جذب المستثمرين للتوجه للاستثمار في المؤسسة؛
- الأداء المالي آلية أساسية وفعالة لتحقيق أهداف المؤسسة.[1]

المطلب الثاني: أهمية الأداء المالي

تنبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء الشركات من عدة زوايا و بطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة و الضعف في الشركة و الاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد قرارات المالية للمستخدمين.

وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في انه يلقي الضوء على الجوانب الآتية:

- تقييم ربحية الشركة؛
- تقييم سيولة الشركة؛
- تقييم تطور نشاط الشركة؛
- تقييم مديونية الشركة؛
- تقييم تطور توزيعات الشركة؛
- تقييم تطور حجم الشركة.

لذلك يتم تحديد المؤشرات التي توفر للشركة أدوات و طرق تحليل الأداء المالي، حيث أن الغرض من تقييم الربحية و تحسينها هو تعظيم قيمة الشركة و ثروة المساهم، و الغرض من تقييم السيولة هو تحسين قدرة الشركات في الوفاء بالالتزامات، أما الغرض من تقييم النشاط هو معرفة كيفية توزيع الشركة لمصادرها المالية و استثمارها، و الغرض من تقييم الرفع المالي لمعرفة مدى اعتماد الشركة على التمويل الخارجي، أما الغرض من تقييم حجم الشركة فهو يزودها بمجموعة من الميزات ذات أبعاد اقتصادية بالإضافة إلى تحسين القدرة الكلية للشركات.[2]

[1] - محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص46.

[2] – محمد محمود الخطيب، نفس المرجع، ص ص، 47-48.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء المالي

تصنف العوامل المؤثرة في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الى عوامل داخلية وأخرى خارجية تتعلق بالمحيط الاقتصادي الخارجي.

الفرع الأول: العوامل الداخلية

تتلخص أهم العوامل الداخلية المؤثرة في الأداء المالي في النقاط التالية :[1]

أولا- الهيكل التنظيمي: يؤثر الهيكل التنظيمي على الأداء المالي من خلال تقسيم المهام والمسؤوليات المتعلقة بالوظيفة المالية ومن ثم تحديد الأنشطة وتخصيص الموارد اللازمة لها، فضلا عن تأثير طبيعة الهيكل التنظيمي على اتخاذ القرارات المالية ومدى ملاءمتها للأهداف المالية المسطرة، ومدى تصحيحها لطبيعة الانحرافات الموجودة.

ثانيا- المناخ التنظيمي: ويقصد به مدى وضوح التنظيم في المؤسسة، وإدراك العاملين علاقة أهداف المؤسسة وعملياتها وأنشطتها بالأداء المالي حيث إذا كان المناخ التنظيمي مستقر فانه منطقيا نضمن سلامة الأداء المالي بصورة ملحوظة وإيجابية كذلك جودة المعلومات المالية وسهولة سريانها بين مختلف الفروع والمصالح وهذا ما يضفي الصورة الجيدة للنشاط المالي وبالتالي الأداء المالي.

ثالثا- التكنولوجيا: يقصد بتكنولوجيا تلك الأساليب والمهارات الحديثة التي تخدم الأهداف المرجوة، كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب، وتكنولوجيا التحسين المستمر...الخ، لذا فان على المؤسسة الاقتصادية أن تولي اهتمامها الكبير بتكنولوجيا المستخدمة والتي يجب أن تنسجم مع الأهداف الرئيسية لها، وذلك عن طريق التكيف والاستيعاب لمستجداتها بهدف الموائمة بين التقنية و الأداء المالي، مما يضعها أمام حتمية تطوير هذا الأخير بما يلاءم التكنولوجيا المستخدمة.

[1] – محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص 40.

رابعا- حجم المؤسسة: قد يؤثر حجم المؤسسة وتصنيفها على الأداء المالي بشكل سلبي، فكبر حجم المؤسسة يشكل عائقا للأداء المالي، لأن في هذه الحالة تصبح الإدارة أكثر تعقيدا وتشابكا، وقد يؤثر إيجابا من ناحية أن كبر حجم المؤسسة يتطلب عدد كبير من المحللين الماليين مما يساهم في رفع جودة الأداء المالي لها وهذه الحالة هي الأكثر واقعية.

الفرع الثاني: العوامل الخارجية

يؤثر في الأداء المالي مجموعة من العوامل الخارجية أي التي تخرج عن نطاق تحكمه كالأوضاع الاقتصادية العامة والسياسات الاقتصادية...الخ، وعموما تتمثل أهم العوامل الخارجية المؤثرة في الأداء المالي في:[1]

أولا- السوق: يوجد العديد من الأشكال التي يمكن أن تأخذها أسواق السلع الاقتصادية، حيث يعتمد ذلك على هيكل السوق والسلوك الذي تقوم المؤسسة بإتباعه من أجل تحقيق هدفها الأساسي وهو تعظيم الأرباح، **و**يؤثر السوق في الأداء المالي من ناحية قانوني العرض والطلب فان تميز السوق بالانتعاش وكثرة الطلب فان ذلك سيؤثر بايجابية على الأداء المالي، أما في الحالة العكسية فسنلاحظ تراجع في الأداء المالي.

ثانيا- المنافسة: تعتبر المنافسة سلاح ذو حدين بالنسبة للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، فنراها قد تعتبر المحفز لتعزيزه عندما تواجه المؤسسة تداعيات المنافسة فتحاول جاهدة لتحسين صورتها ووضعها المالي عن طريق أداءها المالي لتواكب هذه التداعيات، أما من جهة أخرى فان لم تكن المؤسسة أهلا لهذه التداعيات ولا تستطيع مواجهة المنافسة فان وضعها المالي يتدهور وبالتالي الأداء المالي يسوء.

ثالثا- الأوضاع الاقتصادية: إن الأوضاع الاقتصادية العامة قد تؤثر في الأداء المالي سواء بطريقة سلبية أو على العكس، فنجدها مثلا في الأزمات الاقتصادية، أو حالات التضخم تؤثر بالسلب على الأداء المالي، أما في حالة ارتفاع الطلب الكلي أو دعم الدولة لإنتاج ما قد يؤثر بايجابية على الأداء المالي.

[1] - ناظم حسن عبد السيد، مرجع سابق، ص ص136-138.

ويمكن توضيح العوامل المؤثر في الأداء المالي سواء الداخلية منها أو الخارجية في الشكل الموالي:

الشكل رقم (03): يوضح العوامل المؤثرة في الأداء المالي

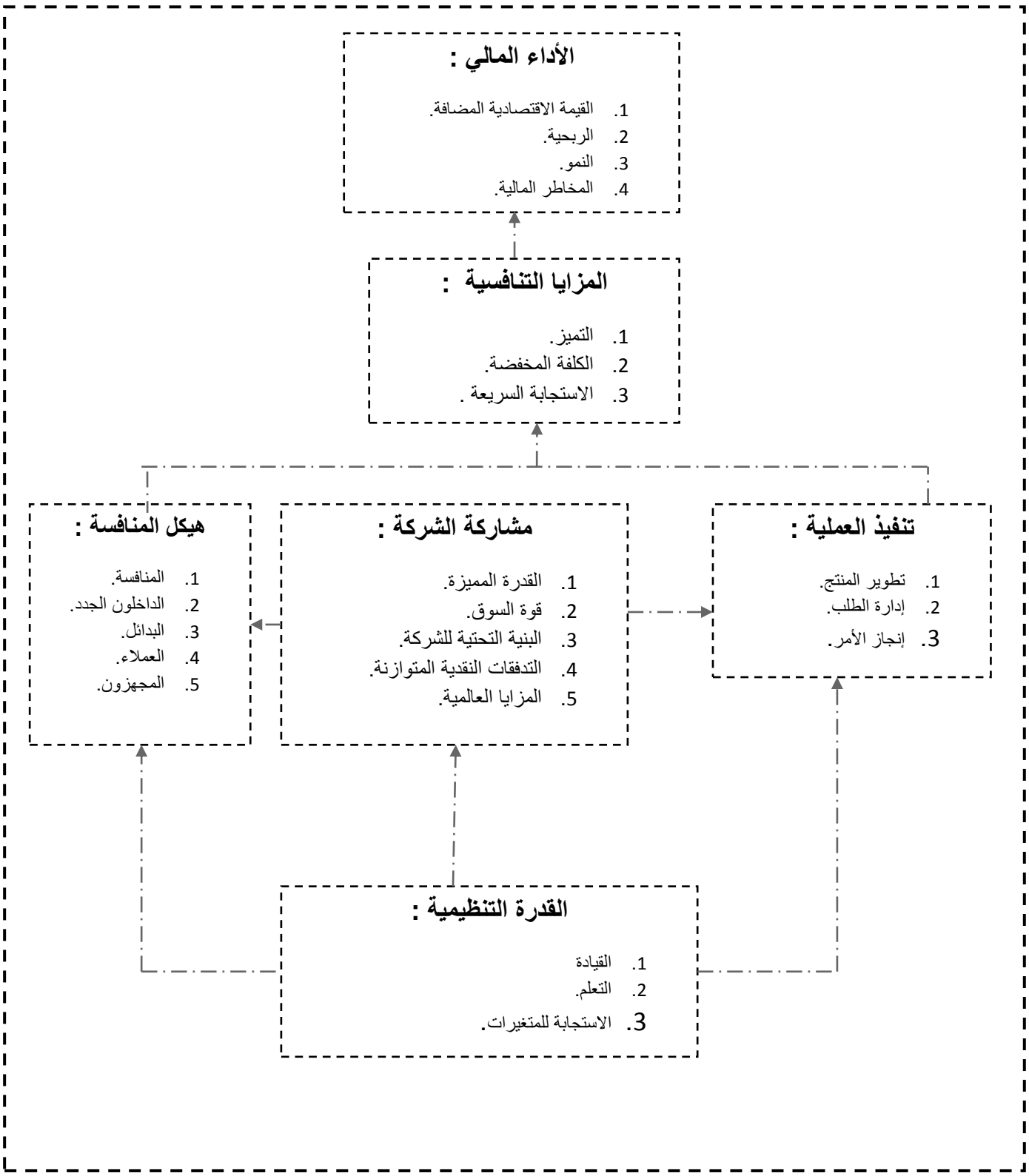

المصدر: ناظم حسن عبد السيد، مرجع سابق، ص137.

من الشكل السابق نلاحظ إن الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية يحتل الصدارة أمام مجموع المتغيرات الأخرى للمؤسسة، حيث تساهم هذه الأخيرة في دعم وتعزيز الأداء المالي نحو التميز.

المبحث الثالث: العلاقة بين آليات حوكمة الشركات ومؤشرات الأداء المالي

إن استخدام النسب و المؤشرات المالية لأغراض قياس و تقييم أداء منظمات الأعمال قد أصبح من الأمور الواسعة الانتشار إلى درجة يمكن معها القول بأنه قد لا يتصور أن يتم تحليل أي بيانات عن أداء المنظمات و مراكزها المالية بدون استخدام النسب و المؤشرات المالية بصورة أو بأخرى لهذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى أنواع مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية و تأثير مؤشرات التحليل المالي على مبادئ حوكمة الشركات.

المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المسير المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة ونذكر من أهمها :

الفرع الأول: رأس المال العامل (الصافي أو الدائم)[1]

يعتبر رأس المال العامل من المؤشرات الأساسية التي تستعين بها المؤسسة في إبراز توازنها المالي في الأجل الطويل، و هناك من يطلق عليه هامش أمن المؤسسة، ويظهر رأس المال العمل مقدار ما تحتاط به المؤسسة للظروف الطارئة التي قد توجهها و المتمثلة في جمود بعض العناصر عن الحركة من الأصول المتداولة، كتوقف حركة بعض المخزونات، أو تعسر تحصيل بعض الحقوق فتتحول إلى أصول ثابتة، فتكون المؤسسة قد هيأت لذلك أموالا دائمة لتغطيتها، و بالتالي تكون قد أجرت ملائمة بين سيولة الأصول و استحقاقية الخصوم، أن احتياط المؤسسة برأس مال عامل لا يخلو من تكلفة، فالأموال الدائمة مرتفعة التكلفة، فإذا كانت هذه الأموال أموالا خاصة فإن أصحابها من المساهمين ينتظرون مقابلا عن توظيف أموالهم و يتمثل في الربح وإذا كانت قروضا طويلة الأجل، فأصحابها ينتظرون مقابل ذلك فائدة، و أن لجوء المؤسسة إلى الأموال الدائمة يكون في العادة لاقتناء استثمارات منتجة و ليس لمقابلة أصول جامدة، و عليه فيجب على المؤسسة الاحتفاظ بأدنى رأس مال عامل يوفق بين عامل التكلفة و عامل الخطر.

[1] - مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، الطبعة الثانية، 2012، ص ص31-32.

ويحسب رأس المال العامل بإحدى العلاقتين التاليتين :

في الأجل الطويل:

رأس المال العامل =الأموال الدائمة – الأصول الثابتة .

في الأجل القصير:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل.

الفرع الثاني: احتياجات رأس المال العامل[1]

تدرس احتياجات رأس المال العامل في الأجل القصير، وتصبح الديون قصيرة الأجل ما لم يحن موعد تسديدها تسمى موارد لدورة الاستغلال، بينما الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة فتسمى احتياجات دورة الاستغلال، فيحاول المسيرون الماليون الاستعانة بالموارد المالية في تنشيط دورة الاستغلال، على أن تكون هنا ملائمة بين استحقاقية الموارد مع سيولة الاحتياجات.

تحسب احتياجات رأس المال بالعلاقة التالية :

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة –القيم الجاهزة)

(الديون قصيرة الأجل – السلفات المصرفية)

الفرع الثالث: الخزينة

يعتبر تسيير الخزينة المحور الأساسي في تسيير السيولة، و يظهر التضارب بوضوح بين السيولة والربحية فزيادة قيمة الخزينة تزيد من مقدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة، ويتبدد معها مشكل وفاء المؤسسة بالتزاماتها نحو دائنيها.

إن احتفاظ المؤسسة بخزينة أكثر من اللازم، يجعل من السيولة جامدة غير مستخدمة في دورة الاستغلال، وأن تسرع المسيرين في الاحتفاظ بالسيولة لغرض الوفاء، يحرم المؤسسة من ميزة كسب مدينيها، فالمؤسسات في

[1] – مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص ص33–35.

السوق تتنافس على كسب المزيد من العملاء بواسطة تسهيلات الدفع بينما نقصان قيمة الخزينة، معدمة أو ما دون الصفر، معناه إن المؤسسة فضلت توظيف السيولة في دورة الاستغلال بدل استبقائها جامدة و بالتالي زيادة الربحية، لكنها ضحت بالاحتياط للوفاء بالديون المستحقة، و قد ينتج عن هذا تبعات سلبية.

تحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين:

الخزينة = القيم الجاهزة – السلفات.

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل.

الفرع الرابع: التمويل الذاتي و التدفق النقدي

أولا: التمويل الذاتي[1]

يقصد بالتمويل الذاتي مقدرة المؤسسة على تمويل نفسها من مصادرها الداخلية دون اللجوء الى المصادر الخارجية، و يعتبر هذا التمويل دليلا أساسيا على قدرة المؤسسة ماليا في حالة شح المصادر الخارجية خلال نشاطها، كما يعتبر كمعيار تستند عليه الأطراف الخارجية عند التعامل ماليا مع المؤسسة التي ترغب في الحصول على قروض أن لا يقل التمويل الذاتي للمشروع الاستثماري فيه عن نسبة معينة.

يتكون التمويل الذاتي من الأرباح غير الموزعة و الإهتلاكات السنوية للأصول و مؤونات الخسائر و الأعباء طويلة الأجل، فالأرباح غير الموزعة على المساهمين أصبح للمسيرين حرية التصرف فيها، و الاهتلاكات السنوية تمثل ما خصص من قيم مالية لتجديد الأصول الإنتاجية و هي تختلف عن باقي الأعباء التي طرحت للوصول إلى النتيجة في كونها خروجا غير حقيقي و إنما تخصيصا داخليا أما مؤونات الخسائر و الأعباء طويلة الأجل فتمثل تخصيصا لقيم مالية عندما يوجد شك في دفع مصاريف في الأجل الطويل، خلال فترة انتظار تحقق هذه المصاريف تستطيع المؤسسة توظيف هذه المؤونة كمورد مالي طويل الأجل، فبالإضافة

[1] – مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص ص35–36.

إلى استخدام التمويل الذاتي في العمليات الاستثمارية، يعتبر أيضا التمويل الذاتي ملاذا للمؤسسة عند عدم كفاية رأس المال العامل.

يحسب التمويل الذاتي بإحدى العلاقتين التاليتين:

إجمالي التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + الاهتلاكات + مؤونات الخسائر و الأعباء طويلة الأجل.

صافي التمويل الذاتي = النتيجة غير الموزعة + الاهتلاكات + مؤونات الخسائر و الأعباء طويلة الأجل.

ثانيا: التدفق النقدي

هناك من المؤسسات من تفضل التدفق النقدي على التمويل الذاتي و يعتبر الإلمام بالتدفق النقدي في المؤسسة أمرا ضروريا، لان اتخاذ قرار الإنفاق المستقبلي يقوم على أساس التدفقات النقدية و ليس على أساس الربح المحاسبي عند الرغبة في توسيع الأصول الإنتاجية أو زيادة نشاط المؤسسة، فالنفقات و الإيرادات تحدد بالقيم التي حصلت أو دفعت فعلا، مع ربط هذه القيم بالفترة التي تم فيها التحصيل أو السداد، و لا تحدد الإيرادات أو النفقات هنا بالمفهوم المحاسبي، و يتبع مبدأ الاستحقاق أو التسديد، فكل إيراد أو كل نفقة مرتبطة بالفترة التي تستحق أو تخصم فيها، فقد يسجل إيراد أو نفقة ضمن السجلات المحاسبية دون أن يرافق ذلك تدفق نقدي داخل أو خارج فعلي مثال ذلك أوراق القبض أو أوراق الدفع، و حسابات الزبائن و حسابات الموردين، و كل الذمم الآجلة و المصروفات المستحقة.

و يحسب التدفق النقدي بإحدى العلاقتين التاليتين:[1]

إجمالي التدفق النقدي = النتيجة الإجمالية + الاهتلاكات + مؤونات الخسائر و الأعباء طويلة الأجل.

صافي التدفق النقدي = النتيجة الصافية + الاهتلاكات + مؤونات الخسائر و الأعباء طويلة الأجل.

[1] - مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص ص36-38.

الفرع الخامس: أنواع رأس المال العامل

لقد اخذ مفهوم رأس المال العامل عند ظهوره تسميات مختلفة، و استعمل في أوجه متعددة من التحليل المالي فكان من الضروري تحديد المقاصد حتى يتحدد المفهوم، فسمى رأس المال العامل برأس المال العامل الدائم أو الصافي أما بقية رؤوس الأموال فأخذت التسميات التالية:

أولا: رأس المال العامل الخاص

يبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين بمفردها للأصول الثابتة، من دون الاستعانة بالجزء المتبقي من الأموال الدائمة و المتمثل في القروض طويلة الأجل، أو مدى اكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة من دون الاستعانة بالموارد المالية الأجنبية.

ثانيا: رأس المال العامل الأجنبي[1]

يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة، و المتمثلة في إجمالي الديون، و هنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها، بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال، و أصبح من الضروري على المؤسسات أن تؤمن لنفسها مواردا مالية متاحة عند الضرورة، و التصق دور البنوك و المؤسسات المالية المانحة للقروض، بنشاط المؤسسات، و أصبح ملاذا لها في الحصول على القروض طويلة و متوسطة و قصيرة الأجل، و ملجأ لتدارك العجز في الخزينة.

يكتب رأس المال العامل الأجنبي بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون.

ثالثا: رأس المال العامل الإجمالي

يسمى بحجم النشاط الاستغلالي، و إن اتساع هذا النشاط قد ينتج عنه اتساع للنتيجة، فتقاس بعض المؤسسات بما لديها من أصول متداولة، من مخزونات (قيم استغلال) و حقوق (قيم قابلة للتحقيق و جاهزة)، و

[1] – مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص ص38–39.

تسمى أيضا بالقيم الدوارة أو المتحولة، على عكس القيم الثابتة المتمثلة في الاستثمارات و ما يتبعها، و يظهر مدلول المقارنة أكثر في المؤسسات التجارية.

و يكتب رأس المال العامل الإجمالي بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي = إجمالي الأصول المتداولة.[1]

المطلب الثاني: النسب المالية

الفرع الأول: تعريف النسبة

تدفع مقارنة بعض عناصر الميزانية المالية مع عناصر أخرى المحلين الماليين تحديد علاقة تسمى "النسبة" إذن يمكن تعريف النسبة كعلاقة بين مقدارين مميزين للحالة المالية و كذا إمكانيات و نشاط المؤسسة، يستطيع المحلل المالي بناءا على النتائج المسجلة بواسطة النسب إعداد دراسة تشخيصية و نقدية للمؤسسة، يمكن فحص النسبة من خلال تطورها خلال عدة سنوات من أجل تحديد الاتجاه و الاختيار المعدان من طرف المؤسسة.[2]

تعريف آخر:

يقصد بالنسبة المالية العلاقة بين متغيرين (رقمين) تربطهما علاقة عضوية أو دلالة مشتركة، حين يصعب الاستدلال بكل واحد منهما بشكل مطلق، فالرقم المالي المجرد في كثير من الأحيان يكون الاعتماد عليه مضللا عندما يكون بشكل منفرد، و بالتالي يجب النظر إلى الأرقام و هي مرتبطة أو منسوبة إلى بعضها حتى نتمكن من الوصول إلى صورة معينة عن الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة.[3]

[1] – مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص39.

[2] - خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للطباعة و النشر، الجزائر، 2010، ص82.

[3] - مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص44.

الفرع الثاني: أنواع النسب المالية:

عند تحليل الوضع المالي يمكن استخدام عدد ضخم من المعايير و النسب المالية المختلفة، نظرا لاختلاف المؤسسات باختلاف فروع نشاطها و أحجامها و انتماءاتها القانونية، حيث يؤدي إلى التفاوت في أهمية نفس النسبة من مؤسسة لأخرى، و يمكن تصنيف النسب المالية إلى خمس مجموعات رئيسية هي:

أولا: نسب التمويل.

ثانيا: نسب السيولة.

ثالثا: نسب النشاط.

رابعا: نسب الربحية.

خامسا: نسب الاستغلال.1

و تشمل كل مجموعة من المجموعات السابقة على عدد كبير من العلاقات المحتملة، سنكتفي بأهم النسب و الأكثر استعمالا و شيوعا في تحليل المراكز المالية.

أولا: نسب التمويل

تمكننا هذه النسب من دراسة و تحليل النسب التمويلية أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة و الأصول الثابتة بصفة خاصة.

1- نسبة التمويل الدائم

تشير هذه النسب إلى مستوى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة، فهذه النسبة تعتبر صياغة أخرى لرأس المال العامل، أو ما يسمى بهامش الأمن، فإذا كانت هذه النسبة تعتبر صياغة أخرى لرأس المال العامل و ما يسمى بهامش الأمن، فإذا كانت هذه النسبة أقل من 100%، فان رأس المال العامل يكون سالبا،

[1] – مبارك لسلوس، نفس المرجع، ص ص44-45.

فهذا يدل على أن جزء من الأصول الثابتة مغطى بقروض قصيرة الأجل و تكون المؤسسة فيه قد أخلت بشرط الملائمة بين استحقاقية الخصوم و سيولة الخصوم، و تكتب نسبة التمويل الدائم كما يلي:

نسبة التمويل الدائم = (الأموال الدائمة / الأصول الثابتة الصافية)100% [1]

2- نسبة التمويل الخاص

و تعني مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين و ما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة، و يبين النسبة التي تحتاجها المؤسسة من القروض طويلة الأجل لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل كهامش للأمن، و تكتب هذه النسبة كما يلي:

نسبة التمويل الخاص = (الأموال الخاصة / الأصول الثابتة) 100%

3- نسبة الاستقلالية المالية

تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة و بالتالي درجة استقلاليتها، إذ إن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة استطاعت أن تتعامل المؤسسة بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض و تسديد للديون، أما إذا كانت النسبة صغيرة فهذا يعني أنها في وضعية مثقلة بالديون، و لا تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض إضافية إلا بتقديم ضمانات، و قد تكون هذه الضمانات مرهقة، و تكتب نسبة الاستقلالية المالية كما يلي:

نسبة الاستقلالية المالية = (الأموال الخاصة / مجموعة الديون) 100%

نسبة التمويل الخارجي:[2]

و تسمى أيضا نسبة القدرة على الوفاء تبين هذه النسبة مستوى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية، و هي نسبة مرافقة للنسبة السابقة، و هي مقارنة موجودات المؤسسة و المتمثلة في الأصول بمجموع الديون و تصاغ نسبة التمويل الخارجي كما يلي: نسبة التمويل الخارجي = (مجموع الديون / مجموع الأصول) 100%.

[1] - مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص45.
[2] - مبارك لسلوس، نفس المرجع، ص46.

ثانيا: نسب السيولة

تستعمل هذه المجموعة من النسب للحكم على مدى قدرة المؤسسة في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، و بالتالي فهي تقيس وضعية المؤسسة من حيث توازنها المالي قصير الأجل، أي أنها تهدف الى تحليل و تقييم مركز رأس المال و التعرف على درجة تداول عناصره، و تقاس سيولة المؤسسة من خلال هذه النسب :

1- نسبة السيولة العامة

توضح هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة للديون قصيرة الأجل، و من المفروض أن تكون سيولة المؤسسة كبيرة، كلما ارتفعت هذه النسبة، لكنها تعتبر مؤشرا عام لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار سيولة مختلف الأصول المتداولة و استحقاق الديون قصيرة الأجل، الأمر الذي تطلب نسبة مالية أخرى لتفادي النقص المرتبط بنسبة السيولة العامة، و هي نسبة السيولة المنخفضة.

و تصاغ نسبة السيولة العامة كما يلي:[1]

نسبة السيولة العامة: الأصول المتداولة / الديون القصيرة

2- نسبة السيولة المنخفضة[2]

لقد تم استبعاد المخزون من هذه النسبة باعتباره العنصر الأقل سيولة بالإضافة إلى كونه يمثل أكبر حصة من الأصول المتداولة، و بالتالي فهو يحتاج لمدة أكبر ليتحول إلى نقدية، هذا يعني أنه لو استطاعت المؤسسة بيع القيم غير الجاهزة الدفترية و تحصيل ذممها، لأمكنها تسديد جميع التزاماتها دون المساس بمخزونها السلعي أما إذا كانت المؤسسة في حالة جيدة من حيث السيولة فإنها تستطيع تسديد التزاماتها قصيرة الأجل بواسطة النقدية المتاحة لها، و هذا ما تظهره النسب الموالية.

تصاغ نسبة السيولة المنخفضة كالتالي:

نسبة السيولة المنخفضة = (الأصول المتداولة – المخزون) / الديون قصيرة الأجل.

[1] - زغيب مليكة، بوشنيقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص37.

[2] - زغيب مليكة، بوشنيقير ميلود، نفس المرجع، ص38.

3- نسبة السيولة الجاهزة

توضح هذه النسبة مقدار النقدية المتاحة لدى المؤسسة في وقت معين لمقابلة الالتزامات قصيرة الأجل، و تقيس السيولة دون اعتبار الذمم أو المخزون و عليه، فهي تبين للمؤسسة، هل يجب عليها أن تحصل جزءا من الذمم أم هي مجبرة على بيع البعض من مخزونها حتى تتمكن من مواجهة الديون قصيرة الأجل.

و تصاغ نسبة السيولة الجاهزة كالتالي:

نسبة السيولة الجاهزة: النقدية / الديون قصيرة الأجل.

4- نسبة المخزون إلى رأس المال العامل

تظهر هذه النسبة الجزء من صافي الأصول المتداولة الذي يتمثل في المخزون السلعي، و الغرض من إيجاد هذه العلاقة هو الإشارة إلى الخسارة المحتملة للمؤسسة نتيجة الانخفاض في قيم المخزون، و من هنا فإن انخفاض هذه النسبة يعتبر في صالح المؤسسة.

و تكتب نسبة المخزون إلى رأس المال العامل كما يلي:[1]

نسبة المخزون إلى رأس المال العامل = المخزون / الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل.

ثالثا: نسب النشاط

تأتي هذه النسب لتكملة نسب التمويل و السيولة مع الأخذ بعين الاعتبار حجم نشاط المؤسسة لتسريع دوران باقي أصولها المتداولة.

1- نسب دوران المخزونات[2]

من المشاكل التي تصادف المسيرين هو بطء حركة المخزونات، حيث أن الاستثمار في المخزون لا يحقق ربحا طيلة مدة التخزين، لذلك يسمى بالاستثمار الجامد، و كلما طالت مدة التخزين تحملت المؤسسة أعباء أكبر، لذلك تعمل الإدارة على زيادة سرعة الدوران، و يجب أن تأخذ في الحسبان أن ارتفاع معدل دوران

[1] – زغيب مليكة، بوشنيقير ميلود، مرجع سابق، ص ص38-39.

[2] - مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص49.

المخزونات قد لا يكون دليلا على المقدرة و الكفاءة، و تختلف طبيعة دوران المخزونات حسب اختلاف طبيعة نشاط المؤسسة تجاريا كان أم تحويليا (صناعي و زراعي):

أ- في المؤسسة التجارية

مدة دورة البضائع = (متوسط المخزون من البضائع / المشتريات السنوية من البضائع) * 360 يوم.

و تمثل المدة المتوسطة التي تمكثها شحنة البضائع داخل المخزن أو هي المدة المتوسطة التي تفصل بين تاريخ الشراء و تاريخ البيع.

عدد دورات البضاعة = المشتريات السنوية من البضائع / متوسط المخزون من البضائع

يمثل العدد المتوسط للطلبيات السنوية من البضائع.

ب- في المؤسسة التحويلية

- **دوران مخزون المواد و اللوازم**

مدة دورة المواد و اللوازم = (متوسط المخزون من المواد و اللوازم / المشتريات السنوية من المواد و اللوازم)*360 يوم.[1]

تمثل المدة المتوسطة التي يمكثها مخزون المواد و اللوازم في المخزن، و هي المدة المتوسطة التي تفصل تاريخ الدخول إلى المخزن عن تاريخ الدخول إلى ورشة التحويل.

عدد دورات مخزون المواد و اللوازم سنويا = (المشتريات السنوية من المواد و اللوازم / متوسط المخزون من المواد و اللوازم)

يمثل العدد المتوسط للطلبيات من المواد و اللوازم التي تدخل المخزن.

- **دوران مخزون المنتجات التامة**

مدة دورة المنتجات التامة = (متوسط مخزون المنتجات التامة / التكلفة السنوية للوحدات المنتجة) * 360 يوم

[1] – مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص 49.

تمثل المدة المتوسطة التي تمكثها المنتجات التامة في المخزن و هي المدة المتوسطة التي تفصل بين تاريخ الخروج من ورشة الإنتاج و تاريخ التصريف (البيع).

عدد دورات المنتجات التامة = (التكلفة السنوية للوحدات المنتجة / متوسط مخزون المنتجات التامة)

يمثل العدد المتوسط لعمليات التصريف (البيع).

ج- دوران الزبائن

- **مدة التحصيل من الزبائن**

مدة التحصيل من الزبائن = (الزبائن + أوراق القبض/ رقم الأعمال السنوي) * 360 يوم.

تمثل المدة المتوسطة للبيع الأجل، أو متوسط مدة تحصيل الزبائن و أوراق القبض.

- **عدد التحصيلات من الزبائن**

عدد التحصيلات من الزبائن = رقم الأعمال السنوي / الزبائن + أوراق القبض.

يمثل العدد المتوسط لتحصيلات قيم المبيعات.

د- دوران الموردين

- **مدة التسديد للموردين**

مدة التسديد الموردين = (الموردون + أوراق الدفع / المشتريات السنوية) * 360 يوم.

تمثل المدة المتوسطة للشراء الأجل، أو المدة المتوسطة التي تمكثها المؤسسة للوفاء بالتزاماتها اتجاه الموردين.

- **عدد دورات الموردين:**[1]

عدد دورات الموردين = المشتريات السنوية / الموردون + أوراق الدفع.

يمثل العدد المتوسط لعمليات الشراء التي تقوم بها المؤسسة.

[1] - مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص ص،50-51.

رابعا: نسب الربحية[1]

حظيت العلاقة بين الأرباح و أسعار الأسهم على اهتمام متزايد و كبير من قبل الباحثين في مجال التمويل، و تعرف الربحية على أنها النسب التي تقيس كفاءة إدارة الشركة في استغلال الموارد استغلالا أمثل لتحقيق الأرباح، و هو مؤشر لتحسين أداء الشركة المالي، و يؤكد مدى قدرة الشركة على مواكبة النمو و التطور العالمي، و إن من أكثر الموضوعات التحليلية التي يهتم بها الأداء المالي في الشركات هي الربحية فتحقيقها تعني التحسن في الأداء المالي و تعكس كفاءة السياسات و الإجراءات و القرارات التي اتخذها إدراة الشركات.

و ندرج بعض نسب الربحية كما يلي:

1- نسب ربحية الأصول

تبين هذه النسبة ما استخدم من أصول للحصول على النتيجة، و بالوحدات تمثل ما تعطيه الوحدة النقدية الواحدة من الأصول الثابتة و الأصول المتداولة من النتيجة الإجمالية، تكتب نسبة ربحية الأصول كما يلي:

نسبة ربحية الأصول = (النتيجة الإجمالية / مجموع الأصول) * 100.

2- نسبة ربحية الأموال الخاصة[2]

تمثل نسبة مردودية الأموال الخاصة، أو هي النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين (الملاك)، تمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من نتيجة صافية، و تمثل أهم النسب المالية لأن الهدف من التسيير المالي هو تعظيم حقوق المساهمين (الملاك)، و كلما كانت هذه النسبة مرتفعة زادت أهمية و جاذبية أسهم المؤسسة المتداولة في بورصة الأسهم و السندات، و تكتب هذه النسبة كما يلي:

نسبة ربحية الأموال الخاصة = (النتيجة الصافية / الأموال الخاصة)*100.

[1] – محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص59.

[2] - مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص52.

3- نسبة ربحية النشاط[1]

تمثل النسبة مردودية رقم الأعمال، أو ما تقدمه الوحدة النقدية ربح، فضخامة رقم الأعمال في بعض الأحيان قد تكون مضللة، لأن زيادة النشاط في المؤسسة يتزامن في العادة مع تزايد الأعباء الكلية، قد تمتص هذه الأعباء كل رقم الأعمال و تتبخر معها الأرباح، و بالتالي فهذه النسبة تبين كفاءة المسيرين في ادارة كل من رقم الأعمال و الأعباء الكلية، و تكتب هذه النسبة كما يلي:

نسبة ربحية النشاط = (النتيجة الإجمالية / رقم الأعمال السنوي)*100.

خامسا: نسب الاستغلال

تتعدد النسب التي تؤخذ من جدول حسابات النتائج الاستغلال، و يتم الاعتماد على الواحدة دون الأخرى حسب الغاية المراد إليها من التحليل و من هذه النسب نكتفي بذكر نسبتين أساسيتين:

1- نسبة مصاريف المستخدمين[2]

تعتبر هذه النسب أكثر استخداما باعتبار ان المشاكل التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية هي تضخم أجور اليد العاملة و وصولها في كثير من الأحيان إلى امتصاص كل فائض في المؤسسة، و يصعب على هذه المؤسسات التخلص من الفائض من اليد العاملة بسبب الضغوط السياسية أو النقابية، و خاصة في المؤسسات التي تدخلت إلى الاستقلالية المالية أو إلى الخوصصة حديثا، حيث أصبح يراعي الجانب الاقتصادي و المالي لنشاط هذه المؤسسة من دون الجانب الاجتماعي، فتنسب مصاريف المستخدمين الى القيمة المضافة.

و تكتب نسبة مصاريف المستخدمين كما يلي:

نسبة مصاريف المستخدمين = مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة.

و إذا كان عبء مصاريف المستخدمين كبيرا حيث يلتهم كل القيمة المضافة فتنسب مصاريف المستخدمين إلى رقم الأعمال = مصاريف المستخدمين / رقم الأعمال.

[1] - مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص52.

[2] – مبارك لسلوس، نفس المرجع، ص53.

2- نسبة المصاريف المالية[1]

تشكل الديون المالية عبء على المؤسسات يصعب التخلص منه بفعل السياسات المالية الخاطئة الماضية، و تشكل خدمات الديون حاجزا يبتلع كل إضافة، و يعيق توسع هذه المؤسسات، خاصة إذا خولت القوانين للدائنين مراقبة نشاطات المؤسسات المدينة إذا كانت مشبعة بالديون، فتقل حرية المبادرة للمسيرين و تصعب المناورة لاستغلال الفرص المتاحة من الانتعاشات المحتملة في السوق، فتنسب المصاريف المالية الى إجمالي الأعباء

حيث تكتب نسبة المصاريف المالية كما يلي:

نسبة المصاريف المالية = المصاريف المالية / إجمالي الأعباء.

أو:

نسبة المصاريف المالية = المصاريف المالية / رقم الأعمال.

الفرع الثالث: أهمية النسب المالية[2]

تتلخص أهمية النسب المالية في الجوانب التالية:

- تحديد مدى قدرة الشركات على مواجهة الالتزامات الجارية؛
- قياس درجة نمو الشركة و الكشف عن مواطن الضعف و القوة؛
- توفير البيانات و المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات و رسم السياسات و إعداد الميزانيات التقديرية؛
- قياس الفعالية التي تحصل عليها الشركة باستغلالها لمختلف موجوداتها لتحقيق الربحية.

[1] - مبارك لسلوس، نفس المرجع، ص53.

[2] - محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص ص54-55.

المطلب الثالث: تأثير مبادئ الحوكمة على التحليل المالي[1]

يعتبر الإفصاح والشفافية من الركائز الأساسية لتطبيق حوكمة الشركات، يؤثر كل منهما في الآخر و يتأثر به، فالإفصاح المحاسبي في ظل حوكمة الشركات يصبح أكثر شفافية، و زيادة الشفافية في الإفصاح المحاسبي تنتج من تفعيل حوكمة الشركات، و تؤدي إلى حماية حقوق المستثمرين، ومن جهة اخرى أن جودة القوائم المالية تساهم في تعزيز مصداقية المعلومات المحاسبية.

الفرع الأول: الإفصاح المحاسبي

الإفصاح المحاسبي هو عملية "عرض المعلومات الهامة للمستثمرين والدائنين و غيرهم بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المنشأة على تحقيق الأرباح في المستقبل و سداد التزاماتها".

ويعد الإفصاح المحاسبي من المفاهيم المحاسبية الأساسية لأنه من خلاله يتم توصيل النتائج العمليات المالية للمنشأة إلى مختلف مستخدمي المعلومات المحاسبية،الا أنه على العموم لا يوجد اتفاق حول مقدار و نوع المعلومات الواجب الإفصاح عنها لذا فقد تم تصنيف الإفصاح المحاسبي من عدة زوايا أهمها:

أولا: زاوية درجة الالتزام بالإفصاح

1- إفصاح إجباري: يتم بإصدار المعايير المحاسبية التي يجب أن تتبع عند إعداد القوائم المالية، و تحدد المعلومات المحاسبية التي يجب أن تفصح عنها المنشأة للمستثمرين.

2- إفصاح اختياري: يتم عن طريق الإفصاح الذاتي للمنشأة عن كافة المعلومات للمستثمرين، بدون وجود مطلب قانوني.

[1] - بن الطاهر حسين، بوطلاعة محمد، دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية و الإفصاح و جودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري"، جامعة بسكرة، يومي 07/09 ماي 2012، ص9.

ثانيا: زاوية مقدار الإفصاح

1- إفصاح كاف: يعني توفير الحد الأدنى من المعلومات في القوائم و التقارير المالية لمتخذي القرارات بما يمكنهم من المفاضلة بين البدائل الاستثمارية.

2- إفصاح عادل: يركز على تقديم المعلومات التي تفي باحتياجات مستخدمي القوائم المالية على بطريقة المساواة و بالتالي ينطوي هذا النوع من الإفصاح على جانب أخلاقي.

3- إفصاح كامل: يعني توفير كافة المعلومات و التوضيحات في القوائم المالية للأطراف المعنية باتخاذ القرارات في ظل مفهوم الأهمية النسبية بحيث يمكن إدراك أن عدم توفير بعض المعلومات و الإيضاحات قد تحدث ضررا جسيما بمن يعتمد عليها في اتخاذ قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

الفرع الثاني: الشفافية المحاسبية[1]

تعرف الشفافية المحاسبية بأنها مصطلح يشير إلى مبدأ خلق بيئة يتم خلالها نشر جميع المعلومات الملائمة لمستخدمي القرارات للوصول إليها بسهولة و مرئية، و قابلة للفهم لكافة الأطراف المشاركة بالسوق فهي تعبر عن التمثيل الصادق للمعلومات عن أحداث و معاملات المنشأة الواردة في القوائم المالية التي أعدت وفق المعايير الخاصة بإعدادها دوليا، و هي تختلف عن الإفصاح في كونها تتخطى مبادئ التقارير و القوائم المالية لتزويد المستخدمين بالمعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ قرارات استثمارية رشيدة و واعية.

والشفافية لا تعد موضوعا جديدا أو دخيلا على نظم الحوكمة بالشركات فهي الآن و كما كانت في الماضي و تحتل مكانها الرفيع على أجندة كل شركة و منظمة لكن الفارق يكمن في حجم الاهتمام الموجه لهذه القضية من الجمهور و العامة نتيجة الأزمات التي اجتاحت بعض الدول و نشوء هذا المفهوم الجديد لها.

[1] - بن الطاهر حسين، بوطلاعة محمد، مرجع سابق، ص ص9-10.

الفرع الثالث: أهمية و آلية جودة الإفصاح و الشفافية في ظل حوكمة الشركات

تمثل آلية الإفصاح و الشفافية أحد أهم ركائز و آليات حوكمة الشركات، فتوفير المعلومات المحاسبية و غير المحاسبية يعد من أهم أدوات تحقيق ما يلي:

1- الصحة و السلامة؛

2- توفير المناخ المعلومات لجميع المهتمين بالمنشأة؛

3- جدب اهتمام المستثمرين؛

4- تحقيق الانتباه و اليقظة فيما يحدث في المنشأة.[1]

و من ثم تحرص معظم المنشآت على بناء و تأسيس نظام جيد للإفصاح و الشفافية و توفير المعلومات بالكم و الجودة و في الوقت المناسب مع التزام بالقواعد و اللوائح المنظمة و التي تحدد جوانب و مجالات و خصائص الإفصاح سواء فيما يتصل بالموضوعات أو العناصر التي يتعين الإفصاح عنها و إثباتها بالقوائم المالية و التي تعد بغرض تزويد القرار بالمنشأة.

كما أن العلاقة بين حوكمة الشركات و الإفصاح علاقة ذات اتجاهين حيث يتوقف تحقيق مزايا و منافع الحوكمة على إفصاح الشركات عن ممارسات الحوكمة بها مما يؤدي الى زيادة مصداقية الشركات أمام جمهور المتعاملين و اكتسابها سمعة حسنة الأمر الذي يعيد الثقة بها و بسوق المال ككل، و بالتالي تحقيق معدلات نمو مرتفعة، و يمكن القول بأن الإفصاح يعمل على تدعيم و زيادة فاعلية حوكمة الشركات.

كذلك تعمل حوكمة الشركات على تدعيم الإفصاح من خلال توفيرها لمعايير الإفصاح و الشفافية تضمن شمول التقارير المالية للشركات على جميع المعلومات اللازمة و الضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة عن نشاط الشركة.

[1] - بن الطاهر حسين، بوطلاعة محمد، مرجع سابق، ص10.

الفرع الرابع: أثر الحوكمة على جودة القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي

مع مطلع عام 2010 تبنت الجزائر بشكل عملي نظام محاسبي مالي أساسه المرجعي المعايير المحاسبية الدولية و بمرور أكثر سنتين على بداية تطبيق هذا النظام كان لزاما علينا، إجراء تقييم و لو مبسط لكيفية تأثير هذا النظام على بعض المفاهيم الحديثة، مثل حوكمة الشركات، و ذلك من خلال محاولة إظهار العلاقة التكاملية بينهما، عن طريق دراسة جودة عرض القوائم المالية وفق هذا النظام.

تضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصويرا للمحاسبة المالية و معايير محاسبية، و مدونة حسابات تسمح بإعداد قوائم مالية على أساس المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، حيث ألزم المؤسسات الخاضعة له إلى احترام جملة من المبادئ و القواعد أهمها احترام مبدأ الشفافية و الإفصاح في عرض القوائم المالية و التي حددها في خمس قوائم رئيسية هي: الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيير الأموال الخاصة الجداول، الجداول الملحقة.

وفي إطار تطبيق هذا النظام يجد المحلل المالي نفسه أمام جداول مالية مقدمة حسب المعايير المحاسبية الدولية و التي تتميز بإعطائها الأسبقية للحقيقة الاقتصادية على المظهر القانوني الذي كان سائدا في المخطط المحاسبي الوطني (PCN)، بالإضافة إلى طريقة تقييم كل من عناصر الأصول و الخصوم حيث أهم عامل جديد فيها هو اللجوء إلى القيمة العادلة. فالميزانية ستعبر عن القيم الحقيقية للمؤسسة كون أن معايير الإفصاح معدة خاصة للمستثمرين، و ليس فقط لإدارة الضرائب كما كان يعتقد في النظام السابق، مما يسهل عملية التحليل المالي ويحقق الأهداف المتوقعة منه.[1]

فالغاية من هذا الإصلاح المحاسبي هو الوصول إلى رؤية واضحة و نوعية أحسن للمعلومة المحاسبية تتميز بالقابلية للفهم من خلال المصداقية و الشفافية ثم المنفعة للقرار من خلال القابلية للمقارنة و التقييم الارتدادي.

[1] - بن الطاهر حسين، بوطلاعة محمد، مرجع سابق، ص11.

والملاحظ من خلال استعراض القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي هو مدى مطابقتها لما جاء به المعيار المحاسبي الدولي رقم(1) عرض القوائم المالية مع بعض التغييرات في التسميات، و لكن الجوهر مطابق و عليه فان جودة المعلومات المحاسبية التي تقدمها القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي لن تقل عن جودة القوائم المالية المعدة حسب معايير المحاسبية الدولية، و التي أثبتت جودتها العالية، حيث أنه نظرا لأهمية القوائم المالية فقد دعت الحاجة لتحسين مستوى جودتها و ذلك بصدور المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) بعنوان عرض القوائم المالية، عن طريق التأكد مما يلي:[1]

- احتواء القوائم المالية لكافة الإفصاحات الواردة بمعايير المحاسبة؛
- وقوع الانحراف عن متطلبات المعايير في حالات نادرة جدا مع الإفصاح عن تلك الانحرافات؛
- إيضاح الحد الأدنى من مكونات القوائم المالية و السياسات المحاسبية المتبعة و الإيضاحات؛
- تأصيل المتطلبات العملية لبعض الأمور كالأهمية النسبية، و الاستمرارية و الثبات، و عرض المعلومات المقارنة، و أسلوب اختيار السياسات المحاسبية عند عدم توافر المعيار الملائم.

إلا أنه عند إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي يجب مراعاة جملة من الأمور أهمها:

- اختلاف البيئة الاقتصادية الجزائرية: حيث يستوجب تكييف القوائم مع بيئة الاقتصاد الجزائري الأقل انفتاحا على الاقتصاد العالمي مقارنة بالدول المتقدمة.

- عدم مسايرة باقي الأطر التشريعية و القانونية لهذا التطور في الجانب المحاسبي نظرا لبطء الإصلاحات المالية خاصة ما تعلق منها بسوق الأوراق المالية.

- يلاحظ كذلك عدم فهم كيفية إعداد الملاحق و عدم إعطائها أهمية قصوى مقارنة بباقي القوائم المالية.

[1]- بن الطاهر حسين، بوطلاعة محمد، مرجع سابق، ص11.

و من أجل معالجة هذه النقائص يوصى بوضع لجنة مستقلة تضم جميع القطاعات الاقتصادية من اجل ايجاد تكامل بين مختلف الآليات الساعية لتعزيز مفاهيم حوكمة الشركات من أجل تحسين الأداء المالي.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل نستخلص أن تطبيق حوكمة المؤسسات أصبح أكثر من ضرورة لأنها عمل مهم وأساسي باعتبارها الأسلوب الذي يحقق التوازن بين مصالح الأفراد والشركات والمجتمع حيث تقوم على مجموعة من المبادئ التي عملت على وضعها مجموعة المنظمات والهيئات الدولية مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة التطبيق الجيد لهذه المبادئ فنجاحها يتطلب تفعيل مبادئ و آليات الحوكمة، فالحوكمة أصبحت بمثابة الأداة التي تضمن كفاءة إدارة المؤسسة، بحيث تعبر عن وجود مجموعة من الضوابط والأخلاقيات ومن الأعراف والمبادئ المهنية التي بدونها يصعب ضبط وتحقيق عناصر الثقة والمصداقية في البيانات والمعلومات وتأكيد نزاهة الإدارة و كذا الوفاء بالالتزامات والتعهدات وضمان تحقيق الشركة أهدافها.

و إن الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية أضحى يمثل محورا أساسيا وفعالا للنمو والاستمرارية، فهو آلية تمكن من نجاح المؤسسة الاقتصادية في الاستخدام الأمثل للوسائل المالية المتاحة (الكفاءة) من أجل تحقيق الأهداف المرسومة (الفعالية)، وعليه يتوجب تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية لإعطاء الصورة الحقيقية لها، باعتباره أداة رقابية فعالة تعتمد عليها المؤسسات في دراسة وتحليل مركزها المالي وربحية أموالها وكذا الكشف عن مواطن القوة والضعف، وهو ما يسمح لها باستغلال موطن القوة لتدعيمها، ومحولة معالجة نقاط الضعف باتخاذ القرارات التصحيحية المناسبة، وعليه بات من الضروري أن تعتمده كل المؤسسات مهما كان حجمها وطبيعة نشاطها.

الفصل الثاني
الاطار التطبيقي للدراسة

تمهيد:

بعد التطرق إلى الأبعاد النظرية لحوكمة المؤسسات و الأداء المالي سيكون هذا الفصل بمثابة البعد التطبيقي للربط بين هذين المفهومين، وسيكون هذا الربط بالاعتماد على أهم مبادئ حوكمة المؤسسات ألا وهو مبدأ الإفصاح والشفافية من خلال اعتماد أسلوب التحليل المالي كأسلوب من أساليب الإفصاح ودراسة علاقته بتحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية. وستكون هذه الدراسة في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب "بسكرة"، وهي مؤسسة لإنتاج الدقيق و الفرينة في ولاية بسكرة، و سوف نتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين سوف يكون في المبحث الأول تقديم المؤسسة محل الدراسة أما في المبحث الثاني سوف نتناول فيه التحليل المالي في تحسين الأداء المالي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب "بسكرة".

المبحث الأول: تقديم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب "بسكرة"

المبحث الثاني: واقع مبادئ الحوكمة و دورها في تحسين الأداء المالي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب "بسكرة"

المبحث الثالث: التحليل المالي في تحسين الأداء المالي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب "بسكرة"

المبحث الأول: تقديم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب "بسكرة"

سنحاول في هذا المبحث إلقاء نظرة عامة على مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب"بسكرة" من خلال تعريفها و نشأتها و طبيعة نشاطها ثم ننتقل إلى عرض مراحل إنتاج الدقيق و الفرينة.

المطلب الأول: التعريف بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب "بسكرة"

سنتطرق في هذا المطلب إلى التعريف بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب من خلال تقديمها و نشأتها و أهميتها و أهدافها.

الفرع الأول: تقديم المؤسسة

مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب هي مؤسسة خاصة، أنشئت في إطار الشراكة بين مستثمر وطني و مجموعة الغرير الامارتية المختصة في الصناعات الفلاحية و الغذائية، و قد تأسست في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL) برأس مال قدره: 135 مليون دينار جزائري، تقع بمنطقة النشاطات ببلدية أوماش التابعة لدائرة أورلال ولاية بسكرة، تشتهر هذه البلدية بالنشاطات الصناعية كما يقطعها الطريق الوطني رقم:03 الواصل بين شمال الجزائر و جنوبها الشرقي، و يقطعها خط السكة الحديدية الرابط بين الشمال و الجنوب الشرقي و بمحاذاة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب توجد تعاونية الخضر و الحبوب الجافة التي تزودها بالمواد الأولية: القمح بنوعيه "اللين و الصلب"، و لقد تم إقامة المشروع ببلدية أوماش لعدة اعتبارات أهمها الجبائية، حيث أن المؤسسة استفادت من الإعفاءات الضريبية المنصوص عنها في المرسوم التشريعي رقم (93-12)، كون منطقة أوماش مصنفة ضمن المناطق الخاصة.

في 4 جوان 2007 تم تحويل الشكل القانوني للمؤسسة من شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL) إلى شركة ذات أسهم (SPA)، و تم رفع رأس مالها الاجتماعي إلى 300 مليون جزائري.

تتربع المؤسسة على مساحة تبلغ: 54225 م²، منها 4920 م² مغطاة موزعة على كل وحدة الدقيق و الفرينة بمساحة تقدر بـ 2850 م² و وحدة الكسكسي بـ 2070 م².

و تتضمن مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب أربع وحدات بكل من أوماش و جيجل:

1- منطقة أوماش توجد بها:

- وحدة إنتاج الدقيق و الفرينة و هي الوحدة الرئيسية ة التي ستكون موضوع الدراسة الميدانية؛
- وحدة إنتاج الكسكسي بنوعيه المتوسط و الرقيق.

2- جيجل توجد بها:

- وحدة الاستيراد و التصدير للمواد الغذائية و مواد تغذية الأنعام و التي بميناء جن جن بجيجل و قد ركزت نشاطها على استيراد القمح بنوعيه "اللين و الصلب" بالدرجة الأولى بغية:

- تموين احتياجات وحدة الدقيق و الفرينة؛

- تموين السوق الجزائري.

- وحدة صوامع تخزين الحبوب و هي في طور الإنجاز تقع بميناء "جن جن" بولاية جيجل، و يقدر الاستثمار الإجمالي لهذا المشروع بـ: 2 مليار دينار جزائري، و يعتبر هذا المشروع أكبر مخزن للحبوب بإفريقيا من ناحية المساحة و من ناحية الطاقة التخزينية، فمساحته تقدر بـ: 9.6 هكتار تحصلت عليها المؤسسة بموجب اتفاقية بينها و بين إدارة ميناء "جن جن"، أما الطاقة التخزينية لهذه الوحدة المكونة من 18 صومعة تقدر بـ: 160 ألف طن، مع مساحة مغطاة لتخزين كمية قدرها 25 ألف طن، و لقد برمجت توسعة هذا المشروع كمرحلة ثانية لإنجاز 09 صوامع أخرى بطاقة تخزين تبلغ: 80 ألف طن و مساحة مغطاة بـ 25 ألف طن.

مرت عملية إنجاز مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب "بسكرة" بعدة مراحل إلى أن تم الدخول الفعلي في مرحلة الإنتاج، حيث بدأت وحدة الاستيراد و التصدير العمل في سنة 2000، باستيراد القمح بنوعيه و بيعه في السوق الوطنية و استغلال وقت الانجاز في تحقيق فوائض تعود على المؤسسة و تساعدها في تمويل عملية إنجاز الوحدات الأخرى، أما بداية الأشغال بوحدة الدقيق و الفرينة كانت في شهر أكتوبر من عام 2000 و نهاية الأشغال في جويلية 2002، أما الإنتاج الفعلي لمنتوج الفرينة و الدقيق كان في شهر مارس من سنة 2003 كانطلاق فعلي و مستمر.

أما في ما يتعلق بوحدة الكسكسي فقد كانت بداية الأشغال في شهر سبتمبر لعام 2001 و انهت في ديسمبر 2002 و دخلت مرحلة الإنتاج الفعلي في سبتمبر 2003.

الفرع الثاني: أهمية مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب "بسكرة"

تعتبر المؤسسة ذات أهمية اقتصادية متميزة على أساس أنها تقوم بإنتاج منتجات أساسية ذات طابع استهلاكي واسع، و توجه هذه المنتجات إلى فئات واسعة من المستهلكين من خلال تقديم مستوى عالي من الجودة تنافس به المنتجات الأخرى، و هذا نتيجة التحكم في تقنيات الإنتاج المتطورة، و عموما فأهمية المؤسسة يمكن أن تتجسد من خلال:

1- منتجات أساسية و ضرورية للمستهلك؛

2- تغطي جزءا كبيرا من حاجيات السوق؛

3- توفيرها مناصب شغل و امتصاص جزء من البطالة؛

4- الموقع الجغرافي الاستراتيجي مما يمكنها من الاتصال بمناطق أخرى.

الفرع الثالث: أهداف مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب

بعد أن شعرت المؤسسة بخطر المحيط الذي تنشط فيه و لكي تستطيع تحقيق ميزة تنافسية خاصة بها و جذب أكبر قدر ممكن من الزبائن، سطرت مجموعة من الأهداف الأجلين الطويل و القصير مع التركيز على جانب المنافسة و الزبون و من بين هذه الأهداف:

1- العمل على توفير احتياجات السوق من المنتجات الغذائية (الدقيق، الفرينة، الكسكس)؛

2- وضع سياسات إنتاجية متطابقة مع متطلبات السوق؛

3- وضع سياسات تجارية قادرة على مواجهة المنافسة؛

4- ضمان موقع الريادة في مجال نشاطها؛

5- توسيع و تطوير وحدات الإنتاج و العمل؛

6- تخفيض تكاليف الإنتاج بالاستفادة من اقتصاديات الحجم من أجل الحصول على أسعار تنافسية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب "بسكرة"

تقسم مؤسسة المطاحن للجنوب "بسكرة" إلى عدة مديريات و مصالح من أجل التسيير الحسن و تسهيل عمليات الرقابة و يوضح الهيكل التنظيمي مختلف الوظائف و المستويات الإدارية و العلاقات المختلفة بين مكونات المؤسسة حسب السلم الهرمي للسلطة كما يلي:

الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب.

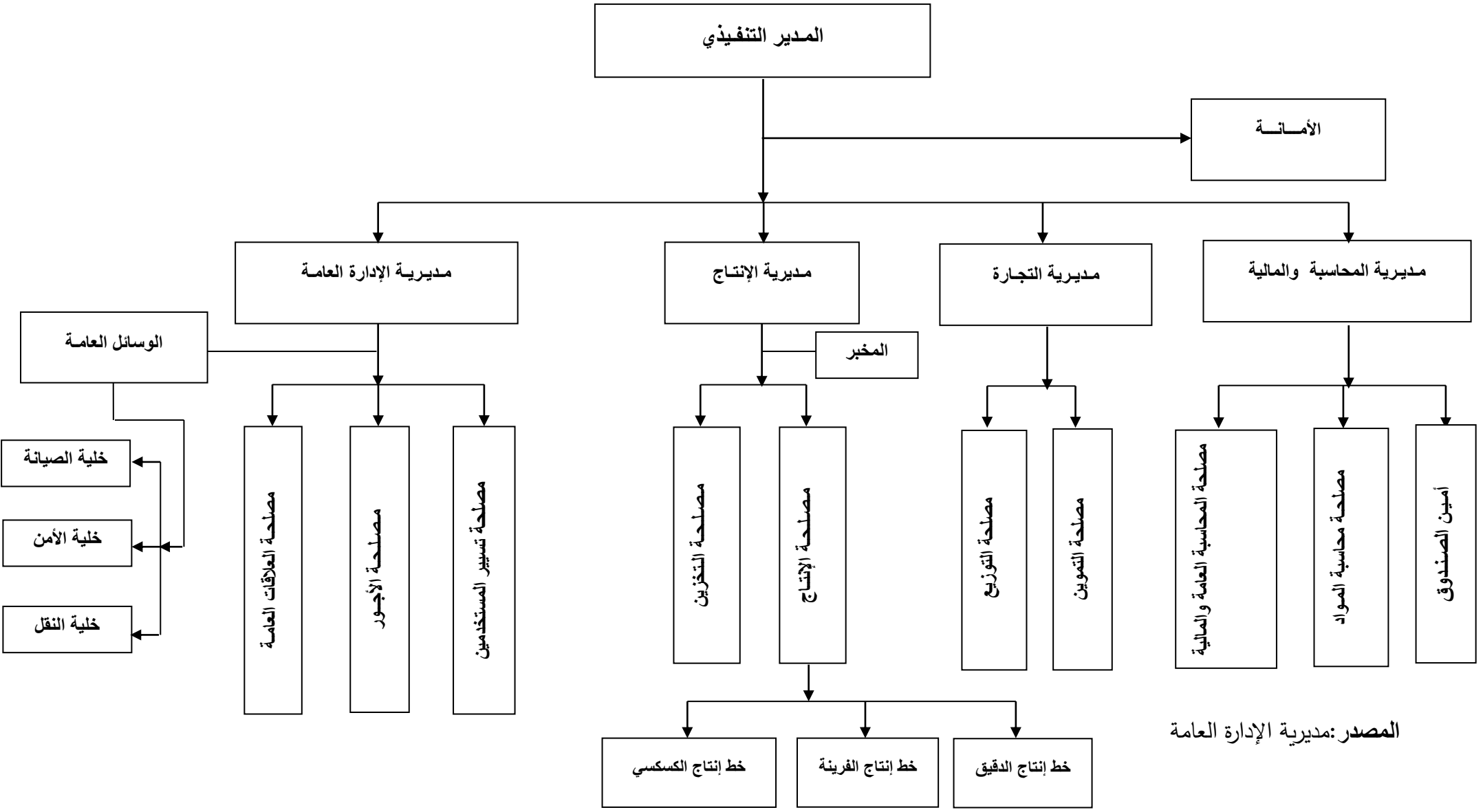

المصدر:مديرية الإدارة العامة

و تظهر مهام مكونات هذا التنظيم في ما يلي:

الفرع الأول: المدير التنفيذي

مكلف بحسن تسيير المؤسسة إداريا و تقنيا، و اتخاذ القرارات اللازمة في الأوقات المناسبة كذلك العمل على التنسيق بين مختلف مصالح المؤسسة.

الفرع الثاني: الأمانة العامة

مكلفة بتسيير شؤون الأمانة بما فيها تسجيل البريد الصادر و الوارد و استقبال العملاء و الزوار و استقبال المكالمات الهاتفية و تحويلها بين مختلف المديريات و المصالح، و تبليغ المعلومات إلى مختلف المصالح.

الفرع الثالث: مديرية الإدارية العامة

تحرص على تطبيق القوانين و ضبطها و تندرج تحتها المصالح التالية:

أولا- مصلحة الوسائل العامة: تعمل على تموين مصالح المؤسسة بالمستلزمات المختلفة (وسائل النقل، عتاد و معدات...الخ)، و تقوم بالمهام التالية:

1- الصيانة: تعمل على صيانة الآلات و وسائل النقل و جميع التجهيزات الخاصة بالمؤسسة، و هي تقوم بعملية الصيانة بنوعيها الوقائية و العلاجية من خلال:

- الصيانة الميكانيكية؛
- الصيانة الكهربائية.

2- خلية الأمن: تحرص على أمن المؤسسة، و تقوم بتسجيل دخول و خروج الشاحنات و حمولتها فارغة و معبئة لضمان مطابقة كمية الحمولة مع الكمية المدونة في وصل الشراء.

3- خلية النقل: تحرص على تأمين و استقبال الطلبيات الخاصة بالشراء و كذلك إيصال العينات الممنوحة للزبائن و كذلك نقل عمال المؤسسة.

ثانيا- مصلحة تسيير المستخدمين: هذه المصلحة مختصة بتسيير شؤون العمال من بداية العمل إلى نهاية العقد و كذا توظيف و تصنيف العمال حسب الخبرة، و مراقبة العمال من حيث الغياب.

ثالثا- مصلحة الأجور: تقوم بإعداد الأجور، و إعداد التصريحات الخاصة بالضمان الاجتماعي.

رابعا- مصلحة العلاقات العامة: تقوم بجميع أنواع الأعمال الإدارية الخارجية للمؤسسة مثل: صندوق الضمان الاجتماعي، مركز السجل التجاري...إلخ.

الفرع الرابع: مديرية الإنتاج

تشرف على الإنتاج من حيث الجودة و مراقبة الوزن الحقيقي للمنتجات كما تقوم بـ:

1- التعريف بسياسة المنتج؛

2- تحديد أهداف المؤسسة على المدى الطويل و العمل على تقليص وقت التسليم و كلفة الإنتاج؛

3- المشاركة في تحديد خصائص المادة الأولية و المنتج النهائي؛

4- العمل على إنتاج منتوج مميز وفقا لنظام النوعية؛

5- تنظيم تجهيزات الإنتاج و الصيانة؛

6- تخفيض التكاليف التشغيلية للوظيفة التقنية؛

7- تشكيل برامج التكوين بالتنسيق مع مسؤول الإدارة العامة.

و يندرج تحت مديرية الإنتاج المصالح التالية: المخبر، مصلحة الإنتاج، مصلحة التخزين.

الفرع الخامس: مديرية المحاسبة و المالية

تقوم بمراقبة كل العمليات الحسابية و المالية للمؤسسة، و تساهم في تطبيق و إنشاء البرنامج التجاري و تتفرع عنها: مصلحة المحاسبة العامة و المالية، مصلحة محاسبة المواد، أمين الصندوق.

الفرع السادس: مديرية التجارة

و تضم مصلحة التجارة و مصلحة التموين و التوزيع.

المطلب الثالث: تقديم خط إنتاج الدقيق و الفرينة

سيتطرق في هذا المطلب إلى خط إنتاج الدقيق و الفرينة باعتباره منتج للدقيق الممتاز محل الدراسة التطبيقية، من خلال التعرض إلى مستوياتها الإدارية، والجوانب الإنتاجية والتسويقية.

الفرع الأول: المستويات الإدارية لخط إنتاج الدقيق و الفرينة

وهي تدخل ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة وتتكون من المستويات التالية:

1- مصلحة الإنتاج: تعمل على حسن سير العملية الإنتاجية من ناحية الجودة ومراقبة نوعية المنتج، وتقوم هذه المصلحة بالمهام التالية:

- استقبال المواد الأولية
- خلط القمح وتصفيته من الشوائب وتحضيره للطحن.
- وزن القمح المصفى لمعرفة وزن الفضلات المصفاة.
- استقبال الأكياس.
- تخزين وتصريف المنتج.
- تحضير الأجهزة ومراقبة النوعية والجودة.

يقوم مسؤول الإنتاج بمتابعة كل مراحل عملية الإنتاج حتى الوصول إلى المنتج النهائي الذي ترسل عينة منه إلى المخبر لمراقبة النوعية، مع العلم أن المصلحة تتبع نظام تسيير الإنتاج بالحاسب الآلي (GPAO).

2- المخبر: يعمل المخبر على مراقبة المواد الأولية (القمح بنوعيه) وكذا المنتج النهائي، وتحديد الخصائص التحليلية لمتابعة مدى استقرار النوعية، حيث أن للمخبر مطحنة صغيرة تجريبية تضمن اختبار عينات القمح المقترحة من قبل الموردين من أجل تحديد مواصفات النوعية للمنتج النهائي، وهذا لغرض:

- احترام مواصفات مراقبة الجودة، ومتابعة المادة الأولية عند وصولها.
- إمكانية المزج بين مختلف المواد الأولية لتحسين الجودة.
- إمكانية التخزين.

3- مصلحة التخزين: تتمثل مهامها في تخزين المنتجات نصف المصنعة، والمنتجات النهائية في الصوامع والأماكن المخصصة.

4- مصلحة التجارة: يتم التنسيق بين مصلحة التجارة ومصلحة الإنتاج بإرسال بيانات عن حجم الإنتاج والمخزون من المنتوج النهائي لكي يتسنى لمصلحة التجارة القيام بمهامها، ويتم إرسال المخزونات لهذه المصلحة وتوزيعها حسب الأولوية كون أن الطلب أكبر من الإنتاج لبعض المنتجات، وتقوم هذه المصلحة بدراسة الطلبية وترتيبها حسب الأولوية في دفتر الطلبيات، الذي يتضمن تاريخ الطلبية، حجم المعاملات بالنسبة للزبون، حجم الحقوق، لتحقيق التوازن بين كمية المخزونات وحجم الطلبيات، والإشراف على عمليات تسجيل البيع ومتابعة حقوق المؤسسة الخاصة لدى الزبائن، ومتابعة الفوترة ليتم بعدها إرسال الفواتير إلى مصلحة المحاسبة، حيث تقوم هذه الأخيرة بتقديم تصريح شهري إلى مصلحة الضرائب، كما تقوم باستقبال الزبائن وتحديد نوعية الزبون، ثم تطلب منه إحضار ملف خاص يتضمن:

- نسخة من بطاقة الرقم الجبائي.

- نسخة من بطاقة التعريف.
- وصل طلبيه فارغ مختوم عليه.
- وصل استقبال.
- نسخة من شهادة الميلاد.
- تصريح شرفي.
- نسخة مستخرجة من السجل التجاري.

كما يتم في مصلحة التجارة تحقيق الصفقات التجارية وتحديد الطلبيات، والبحث عن أسواق جديدة وزبائن جدد، والعمل على مواجهة المنافسين وتحقيق أكبر قدر من المبيعات.

5- مصلحة التموين والتوزيع: تقوم هذه المصلحة بعدة مهام، تبدأ من مصلحة التجارة التي ترسل المعلومات اللازمة الخاصة بالزبائن، وإرسال وصلات البيع إلى مصلحة المحاسبة والمالية، وإعداد التقرير اليومي الذي توضح فيه عملية خروج البضاعة، ثم إرساله إلى مدير الإنتاج، كما لها علاقة بمصلحة التعبئة والتغليف، حيث تصدر إليهم الأمر بإرسال البضائع بعد تعبئتها، ومن بين الوصلات المستعملة في هذه المصلحة:

- وصل الدفع: وثيقة تثبت إيداع المبلغ، تسلم من قبل أمين الصندوق.
- وصل التسديد: وثيقة تثبت قيمة المبلغ المسدد، تسلم من قبل مصلحة التجارة.
- وصل الاستلام: وثيقة تثبت عملية استلام البضاعة.
- وصل الخروج: وثيقة تسمح بخروج البضاعة من المؤسسة.
- كشف العملاء: وهي وثيقة تملأ للزبائن الدائمين فقط، تثبت فيها كمية البضاعة المأخوذة ودفعاتهم النقدية.

6- مصلحة المحاسبة العامة والمالية: و تتمثل مهامها في:

- التقييد المحاسبي وإعداد القوائم المالية (لعمليات خط إنتاج الدقيق و الفرينة).
- متابعة جميع المهام الخاصة بخط إنتاج الدقيق و الفرينة.
- مراقبة فواتير الشراء وتحرير الصكوك من أجل تسديد ديون الموردين.

7- أمين الصندوق: يقوم بتسديد مصاريف وأعباء المؤسسة، وتسديد أجور العمال وقبض مداخيل المؤسسة.

8- مصلحة محاسبة المواد: تتكفل بالمتابعة اليومية لتحركات المواد (دخول وخروج)، وإنشاء كشف المبيعات والمشتريات.

الفرع الثاني: الجانب الإنتاجي لخط إنتاج الدقيق و الفرينة

أولا- تجهيزات الإنتاج: تتميز هذه التجهيزات "المطحنة" بالحداثة و العصرنة نظرا لعلامتها العالمية من مؤسسة (BULLHER) السويسرية والتي تمتلك أجود وأحدث تكنولوجيات طحن الحبوب في العالم، وتقدر طاقة الإنتاج النظرية لمطحنة الدقيق بـ 220 طن/يوم أما الطاقة النظرية لمطحنة الفرينة فهي تقدر بـ330 طن/يوم أي بطاقة إنتاج إجمالية تقدر بـ 550 طن / يوم.

ثانيا- تشكيلة منتجات خط إنتاج الدقيق والفرينة: استجابة لرغبات العملاء يقوم خط إنتاج الدقيق و الفرينة بتقديم تشكيلة واسعة من المنتجات كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (01): تشكيلة منتجات خط إنتاج الدقيق والفرينة

المنتوج	النوع	سعة الكيس
الفرينة	عادية "خبز"	25/50 كغ
	ممتازة	01/05/10/25/50 كغ
الدقيق	خشن	25 كغ
	عادي درجة ثانية	25كغ
	ممتاز	05/10/25 كغ
	سمولات	25كغ
النخالة		40/100كغ

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات مصلحة الإنتاج

الفرع الثالث: مراحل إنتاج الدقيق والفرينة

تمر عملية إنتاج الدقيق والفرينة بالمراحل التالية:

أولا- المرحلة الأولى: بعد استقبال المواد الأولية (القمح الصلب والقمح اللين) يتم التنظيف الأولي للقمح المستقبل بنوعيه، ويتم التخلص من الفضلات والشوائب كالحديد، الأعواد، الحجارة...الخ، ثم تخزن المادة الأولية في الصوامع.

ثانيا- المرحلة الثانية: هي مرحلة تهيئة الرحي، حيث يتم إعادة تنظيف القمح بنزع القشور والحبوب المنكسرة وإزالة الغبار العالق بالقمح، ثم إضافة الماء وترك الحبوب لبعض الوقت لتأخذ درجة رطوبة معينة (فترة راحة).

ثالثا- المرحلة الثالثة: وهي مرحلة الطحن، بعد انقضاء فترة الراحة المقررة للقمح سواء القمح الصلب أو القمح اللين، يتم إدخاله في آلات الطحن أين ينتج عن عملية الطحن منتج ثانوي النخالة ومنتج نصف مصنع متمثل في الدقيق الممتاز و فرينة الخبز، هذه الأخيرة بعدما تتم عملية غربلتها تنتج عنها: منتجات ثانوية أخرى متمثلة في النخالة و السمولات. ونسبها تكون بحسب نوعيه القمح الصلب المستعمل، كذلك الأمر بالنسبة لفرينة الخبز أين ينتج معها منتج ثانوي متمثل في الفرينة الممتازة ونسبتها تكون بحسب نوعية القمح اللين المستعمل، وفي هذه المرحلة يتم تخزين المنتجات نصف المصنعة في صوامع مخصصة لذلك.

رابعا- المرحلة الرابعة: وهي مرحلة تعبئة المنتجات النهائية في أكياس بأحجام مختلفة لتلبية مختلف رغبات الزبائن.

و يمكن تلخيص هذه المراحل في الشكل التالي:

الشكل رقم (05): مراحل إنتاج الدقيق و الفرينة بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب

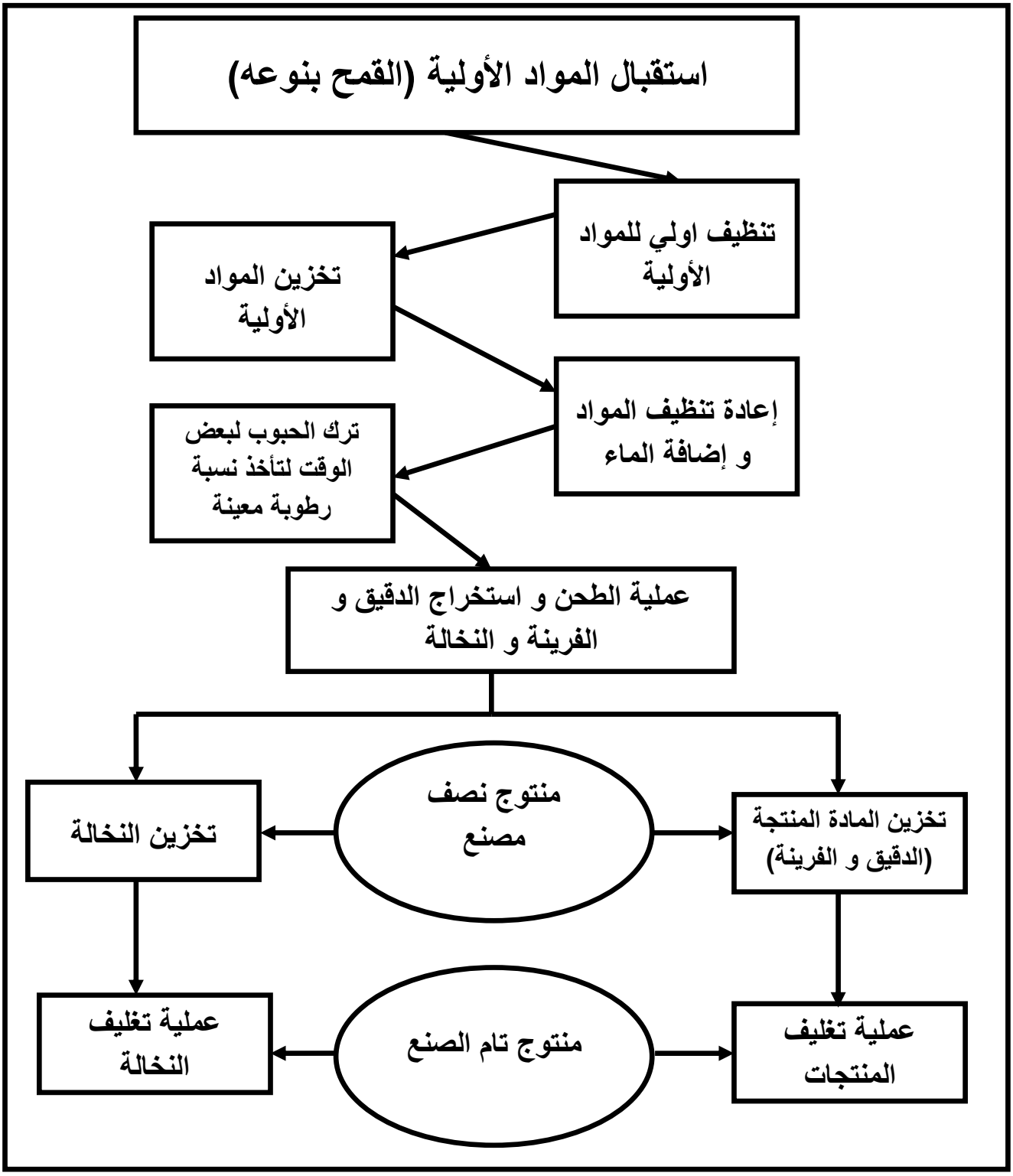

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات مصلحة الإنتاج

الفرع الرابع: الجانب التسويقي لإنتاج الدقيق و الفرينة

يمكن حصر السياسات التسويقية لدقيق والفرينة في: سياسة المنتج، سياسة السعر، سياسة الترويج، سياسة التوزيع.

أولا- سياسة المنتج: تنتج المؤسسة تشكيلتين من المنتجات: السميد، الدقيق (الفرينة)، إضافة إلى منتوجات ثانوية أخرى كالنخالة، وتعتبر نوعية المنتجات التي تعد من أهم العوامل التي تساهم في تسهيل عملية التسويق، بحيث هناك علاقة طردية بين نوعية المنتج ودرجة الإقبال عليه، فكلما كانت هذه النوعية جيدة كلما زاد الإقبال على المنتجات والعكس صحيح، لهذا قامت المؤسسة بإنشاء مخبر يساعدها في المحافظة على مستوى جودة منتجاتها.

أما فيما يتعلق بنوعية التجهيزات فإن المؤسسة تعتمد على نظام آلي عبر كافة مراحل الإنتاج من لحظة استقبال المادة الأولية (قمح صلب وقمح لين) إلى مرحلة تغليف المنتج النهائي، وقامت المؤسسة مؤخرا بتجديد التكنولوجيا المستخدمة في تنظيف القمح.

ثانيا- سياسة التسعير: يعتبر السعر من أهم عناصر المزيج التسويقي للوحدة، ويتم اتخاذ القرارات التسعيرية لمنتجات المؤسسة عن طريق تحديد تكاليف المواد الأولية وتكاليف الإنتاج، ثم يضاف إليها هامش ربح معين يحدد على أساس التكلفة الإجمالية، ويشكل السعر أهم العوامل التي تؤثر على توزيع المنتجات، حيث أن كل تغير يطرأ عليه ينتج عنه تغير في الكميات المباعة، بمعنى أن هناك علاقة عكسية بين السعر ومبيعات المنتجات، فإذا ارتفع السعر انخفضت الكميات المباعة والعكس صحيح. كما تجدر الإشارة بأن أسعار أغلب منتجات المؤسسة تخضع للتسقيف في السعر من الجانب القانوني.

ثالثا- سياسة الترويج: لم تولي المؤسسة الجانب الترويجي للمنتجات اهتماما كبيرا، لأنها لم تعاني من مشاكل التصريف، وتقتصر وظيفة الترويج على توزيع بعض المطويات التي تعرض من خلالها مختلف منتجاتها على

المتعاملين، إضافة إلى بعض الهدايا الموزعة خلال كل رأس سنة، وتمارس المؤسسة الإشهار من خلال علامتها التجارية على وسائل النقل التابعة لها، إضافة إلى المشاركة في المعارض الوطنية.

رابعا- سياسة التوزيع: إن سياسة توزيع الدقيق و الفرينة تكون وفق طريقتين لتوزيع منتجاتها هما طريقة التوزيع المباشر إلى العميل وطريقة التوزيع غير المباشر عن طريق الوسطاء.

1- طريقة التوزيع المباشر: حسب هذه الطريقة هناك علاقة مباشرة تربط المؤسسة بالعملاء دون وسيط وفق قناة توزيع قصيرة لإيصال المنتجات، وتتعامل المؤسسة بهذه الطريقة مع المؤسسات التابعة للدولة وتجار الجملة والمستهلكين الصناعيين، والمستهلكين النهائيين الذين يشترون منتجاتهم من نقاط البيع التابعة للوحدة.

2- طريقة التوزيع غير المباشر: وفق هذه الطريقة يتم الاستعانة بالوسطاء لتصريف المنتجات، وهم تجار الجملة وتجار التجزئة، وهؤلاء بدورهم يتعاملون مع المستهلكين النهائيين والمستهلكين الصناعيين.

تعمل المؤسسة جاهدة لتقريب منتجاتها إلى عملائها في مختلف المناطق، حيث تتكفل بتلبية طلبات منطقة بسكرة وما جاورها من خلال البيع في المصنع لتجار الجملة إضافة إلى نقاط البيع التابعة لها والموزعة في عدة تجمعات سكانية، حيث توزع هذه الأخيرة إلى تجار التجزئة والمستهلكين النهائيين، أما بالنسبة لعملية التوزيع في المناطق الأخرى فإنها تعتمد على التجار، وأهم هذه المناطق هي الوادي،تقرت ورقلة إضافة إلى مناطق تواجد الثكنات العسكرية للجيش كتمنراست، والأغواط، ورقلة...الخ.

المبحث الثاني: واقع مبادئ حوكمة المؤسسات و الأداء المالي في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب "بسكرة"

سيعرض في هذا المبحث واقع مبادئ حوكمة المؤسسات و الأداء المالي بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية و توضيح مدى تطبيق هذه المبادئ و أيضا كيفية قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسة.

المطلب الأول: واقع مبادئ الحوكمة في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب "بسكرة"

فيما يلي سيتم التطرق الى مبادئ حوكمة المؤسسات و واقع تطبيقها لدى مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب "بسكرة":

الفرع الأول: ضمان وجود أساس لإطار فعّال لحوكمة

من خلال الدراسة التطبيقية، وعند إجراء العديد من المقابلات مع المسؤولين ومتخذي القرارات، لاحظنا أن مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب "بسكرة" لا تولي اهتمام بمبدأ ضمان وجود أساس او إطار فعال للحوكمة كونها لا تسعى لتطبيق الحوكمة بحجة أن المادة المنتجة هي مادة أساسية لا يتحكم فيها مبدأ العرض و الطلب و لا الأسواق المالية بقدر ما تتحكم فيه الحدود القانونية للإنتاج.

في حين نجد أن توزيع المسؤوليات بين مختلف المستويات الإدارية محدد بشكل واضح و موضوعي مما يؤثر بالإيجاب على القرارات المتخذة من طرف المؤسسة.

الفرع الثاني: حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية

أما فيما يتعلق بمبدأ حقوق المساهمين و الوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية نجد أن مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب "بسكرة" تسعى جاهدة لتوفير كل الحماية للمساهمين من خلال المحافظة على ممارسة

حقوقهم من اطلاع على مختلف المستندات في الوقت المناسب و كذا المشاركة في القرارات و حضور و التصويت في الجمعيات العامة.

الفرع الثالث: المعاملة المتساوية للمساهمين

نجد فيما يتعلق بمبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين فإن مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب "بسكرة" توفر المعاملة المتكافئة بين جميع المساهمين بغض النظر عن نسبة مساهمتهم في رأسمالها و ذلك من خلال توفير كل المعلومات اللازمة لجميع المساهمين على حد سواء

الفرع الرابع: دور أصحاب المصالح

من خلال هذه الدراسة التطبيقية تمت ملاحظة أن مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب "بسكرة" لا يوجد بها أية تنظيم نقابي يضمن حقوق أصحاب المصالح و انعدام الحوار بين أصحاب المصالح و المساهمين في حين نجد أن المؤسسة محل الدراسة تتيح فرص للتعويضات في حالة انتهاك حقوق أصحاب المصالح (العمال) كذلك نجد في المصلحة التجارية للمؤسسة تقوم باستقبال مختلف الشكاوي المتعلقة سواء بالموردين أو الزبائن و دراستها دراسة دقيقة على مستوى الإدارة العليا.

الفرع الخامس: الإفصاح والشفافية بدقة و في الوقت المناسب

تؤكد مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب "بسكرة" على الإفصاح الدقيق و الشامل و الذي يتم في الوقت المناسب و يجب ان يشمل كافة الأحداث الجوهرية المتعلقة بالمؤسسة بما في ذلك الوضع المالي و مؤشرات الأداء و نسب الملكية من خلال ضوابط تطبيق النظام المحاسبي المالي، فهذا الأخير يفرض على المؤسسة الإفصاح عن النتائج المالية ونتائج عمليات المؤسسة و الإفصاح عن الملكيات الكبرى للأسهم وحقوق التصويت، كما يجب الإفصاح على هياكل وسياسات الحوكمة والعمليات التي يتم تنفيذها.

من جهة أخرى وجدنا أن مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب "بسكرة" تعين مدقق خارجي و هو خبير محاسبي للقيام بالمراجعة الخارجية السنوية و الإدلاء برأيه الحيادي حول شرعية و قانونية سير النشاط المحاسبي و المالي للمؤسسة.

الفرع السادس: مسؤوليات مجلس الإدارة

تقوم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب "بسكرة" بتحديد الخطوط العريضة لمسؤوليات مجلس الادارة و ذلك من أجل توجيه مختلف الفاعلين التنفيذيين نحو أداء أفضل، من خلال توفير كامل المعلومات و القواعد الواجب تطبيقها للوصول الى تنفيذ خطة العمل الرئيسية و بالتالي الإستراتيجية العامة للمؤسسة.

المطلب الثاني: واقع الأداء المالي في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب "بسكرة"

بعد إجراء مقابلة مع مسؤول في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب "بسكرة" تم استنتاج أنه لا توجد أي أداة أو معيار لتقييم وقياس الأداء المالي في المؤسسة، بل يتم تقييم الأداء المالي محاسبيا، من خلال النتيجة الصافية المدرجة في الكشوف المالية السنوية المقياس الأساسي و لمردودية المؤسسة، و منه تسمح بقياس الأداء المالي للمؤسسة خاصة من جانب المساهمين و المحلّلين الماليين، فهي تدل على الصحة المالية للمؤسسة.

إن مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة تقوم بتقييم أداءها المالي و ذلك بالاقتصار على مقارنة رقم الأعمال المحقق بالسنوات السابقة، و تسجيل الانحرافات إذا وجدت، وهذا أسلوب يتم بطريقة عشوائية لا يمكنها المساهمة في عملية التقييم أو القياس.

بينما تقوم المؤسسة محل الدراسة بعملية تقييم مستمرة بشكل يومي للسيولة من طرف مسؤول الخزينة عن طريق تقديم تقارير يومية للمدير العام عن قيمة الخزينة، من جهة أخرى فإن هذا التقييم ليس فعالا لأنه لا يتم وفق معايير محددة، أي لا يوجد معيار تعتمده المؤسسة بالحكم بأن السيولة جيدة أو وجود انحرافات سلبية يكفي

وجود سيولة والخزينة غير معدومة لكن هل هذه السيولة كافية أم لا، لا تؤخذ بعين الاعتبار، لذا لا يفي هذا التقييم بالأداء المالي.

المبحث الثالث:مساهمة في قياس الأداء المالي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب

إن التحليل المالي يلعب دورا هاما في قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، لذا سيتم إعداد الميزانيات المالية المختصرة ثم سنحاول معالجة مختلف بياناتها وفق أساليب التحليل المالي من أجل تقييم الأداء المالي في المؤسسة.

المطلب الأول: إعداد الميزانيات المالية المختصرة للمؤسسة لسنة 2013، 2014

سوف نقوم باستخدام الميزانيات المحاسبية المالية للمؤسسة في التحليل المالي دون إجراء أية تغييرات لأنها معدة وفقا للنظام المحاسبي المالي، وفيما يلي سيتم عرض الميزانيات المالية لسنة 2013 و2014 لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب خط إنتاج الدقيق والفرينة.

الجدول رقم (02):الميزانية المالية (أصول) بتاريخ 2014/12/31 الوحدة (دج)

الأصول	ملاحظة	إجمالي	اهتلاك ومؤونات	2014	2013
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء ((goodwill)					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
الأراضي		74 715 080,00	0,00	74 715 080,00	74 715 080,00
المباني		427 467 260,74	110 613 764,70	316 853 496,04	328 084 132,75
تثبيتات عينية أخرى		706 448 561,45	609 112 435,89	97 336 125,56	172 721 780,47
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجرى انجازها		9 565 529,93	0,00	9 565 529,93	9 455 449,95
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
إقراض و أصول مالية أخرى غير جارية		113 909 802,27	0,00	113 909 802,27	85 545 739,01
ضرائب مؤجلة على الأصل		9 853 047,90	0,00	9 853 047,90	9 853 047,90
مجموع الأصول غير الجارية		**1 341 959 282,29**	**719 726 200,59**	**622 233 081,70**	**754 149 367,98**
أصول جارية					
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ		44 051 799,84	0,00	44 051 799,84	59 749 405,41
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة					
الزبائن		102 183 674,46	9 975 756,80	92 207 917,66	69 278 509,74
مدينون آخرون		85 556 801,35	0,00	85 556 801,35	84 096 090,87
الضرائب و ما شابهها					
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة					
الموجودات و ما شابهها					
الأموال الموظفة وأصول مالية جارية أخرى					
الخزينة		23 065 475,88	0,00	23 065 475,88	41 339 404,87
مجموع الأصول الجارية		**254 857 751,53**	**9 975 756,80**	**244 881 994,73**	**254 463 410,89**
المجموع العام للأصول		**1 596 817 033,82**	**729 701 957,39**	**867 115 076,43**	**1 008 612 778,87**

المصدر: الكشوف المالية مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب– وحدة الدقيق والفرينة2014.

جدول رقم (03):الميزانية المالية (خصوم) بتاريخ 2014/12/31 الوحدة (دج)

الخصوم	ملاحظة	2014	2013
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس المال تم إصداره		300 000 000,00	300 000 000,00
رأس مال غير مستعان به			
علاوات واحتياطات			
فوارق المعادلة (1)			
النتيجة الصافية		24 613 233,20	23 325 408,71
رؤوس أموال خاصة أخرى– الترحيل من جديد		149 782 021,20	126 456 612,41
الحسابات بين الوحدات		211 793 566,42	292 159 651,81
حصة الشركة المدمجة(1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع 1		**686 188 820,82**	**741 941 672,93**
الخصوم غير الجارية			
القروض و الديون المالية		26 821 110,23	62 140 883,83
الضرائب (المؤجلة و المرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية 2		**26 821 110,23**	**62 140 883,83**
الخصوم الجارية			
الموردون و الحسابات الملحقة		144 869 895,73	195 298 601,93
الضرائب		5 987 463,92	1 520 050,85
ديون أخرى		3 247 785,73	7 711 569,33
خزينة الخصوم			
مجموع الخصوم الجارية 3		**154 105 145,38**	**204 530 222,11**
المجموع العام للخصوم		**867 115 076,43**	**1 008 612 778,87**

المصدر: الكشوف المالية مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب "وحدة الدقيق والفرينة" 2014.

الميزانيات المالية المختصرة لسنة 2013، 2014

بالاستناد على المعلومات المالية المدرجة في الميزانية السابقة، وبالاعتماد على استحقاقية المدينون والدائنون، سيتم إعداد الميزانية المالية المختصرة لسنة 2013 و 2014 في الجدول الاتي:

الجدول رقم (04): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2013

الوحدة:(دج)

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول الثابتة	**754 149 367,98**	**الأموال الدائمة:**	**804 082 556,76**
الأصول المتداولة:	**254 463 410,89**	**الأموال الخاصة**	**741 941 672,93**
قيم الاستغلال	**59 749 405,41**	**ديون طويلة الأجل**	**62 140 883,83**
قيم غير جاهزة	**153 374 600,61**	**ديون قصيرة الأجل**	**204 530 222,11**
قيم جاهزة	**41 339 404,87**		
المجموع	**1 008 612 778,87**	**المجموع**	**1 008 612 778,87**

المصدر: اعداد الطالب بالاعتماد على الكشوف المالية

الجدول رقم (05): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2014

الوحدة: (دج)

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول الثابتة	**622 233 081,70**	**الأموال الدائمة:**	**713 009 931,05**
الأصول المتداولة:	**244 881 994,73**	**الأموال الخاصة**	**686 188 820,82**
قيم الاستغلال	**44 051 799,84**	**ديون طويلة الأجل**	**26 821 110,23**
قيم غير جاهزة	**177 764 719,01**	**ديون قصيرة الأجل**	**154 105 145,38**
قيم جاهزة	**23 065 475,88**		
المجموع	**867 115 076,43**	**المجموع**	**867 115 076,43**

المصدر: اعداد الطالب بالاعتماد على الكشوف المالية

تحليل الميزانية المالية المختصرة للسنة 2013 و 2014 لمختلف عناصر الميزانيتين:

يمكن مقارنة عناصر الميزانيتين الماليتين للسنتين 2013 و 2014، حيث تسمح لنا بتسجيل بعض الملاحظات، في جانب الأصول هناك انخفاض في قيمة الأصول الثابتة من السنة 2013 إلى السنة 2014 وكذا الاصول المتداولة بما فيها قيم الاستغلال والقيم الجاهزة والقيم غير الجاهزة. أما بجانب الخصوم فلاحظنا أن هناك انخفاض في قيمة الاموال الخاصة و لاحظنا انخفاض كبير في الديون طويلة الاجل والديون قصيرة الأجل (المؤسسة قامت بتسديد جل ديونها).

المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي

يوجد عدة مقاييس لقياس التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية كما تطرقنا إليها في الجانب النظري، حيث يعتبر من أهمها:

الجدول رقم (06): حساب مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب– بسكرة

الوحدة:(دج)

المقياس	العلاقة	2014	2013
رأس المال العامل	الأموال الدائمة– الأصول الثابتة	90 776 849,35	49 933 188,78
رأس المال العامل الخاص	الأموال الخاصة– الأصول الثابتة	63 955 739,12	-12 207 695,05
رأس المال العامل الإجمالي	مجموع الأصول المتداولة	244 881 994,73	254 463 410,89
رأس المال الأجنبي	مجموع الديون	180 926 255,61	266 671 105,94
احتياج رأس المال العامل	ق الاس+ق غ ج – دقأ– السلفات	67 711 373,47	8 593 783,64

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

من خلال مؤشرات التوازن المالي لميزانية المؤسسة لسنتين 2013 ،2014 واستنادا إلى الجدول يستنتج ما يلي:

- أن رأس المال العامل الصافي موجب خلال السنتين 2013 و2014، وأن قيمته جد معتبرة وهو ما يؤكد أن المؤسسة تمتلك هامش أمان، وما يدل أن المؤسسة تمول أصولها الثابتة عن طريق مواردها الدائمة، وبالتالي تحقق هامش أمان موجب يدعى رأس المال العامل الصافي، كما يلاحظ ارتفاع في رأس المال العامل في سنة 2014 وهذا راجع إلى الانخفاض في الأصول الثابتة لأن المؤسسة قد تنازلت على بعض من استثماراتها.

- رأس العامل الخاص سالبا خلال سنة 2013 ما يعني أن المؤسسة غير قادرة على تمويل أصولها الثابتة من مواردها الخاصة حيث تعتمد على الموارد الخارجية، إلا أن رأس المال الخاص كان موجبا في سنة 2014 أي أن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها من المصادر الداخلية هو مؤشر ايجابي على عدم التبعية للأطراف الخارجية.

- من خلال مقارنة رأس المال العامل الإجمالي برأس المال العامل الأجنبي خلال فترة الدراسة يلاحظ أنه في سنة 2013 كان رأس المال العامل الإجمالي اقل من رأس المال العامل الأجنبي و هذا يدل على عدم امتلاك المؤسسة لسيولة كافية من أموالها الخاصة تمكنها من تمويل استثماراتها، أما سنة 2014 فقد كان رأس المال العامل الإجمالي اكبر من رأس المال العامل الأجنبي مما يدل على امتلاك المؤسسة سيولة معتبرة، إلا أن المؤسسة وكما يبدو غير مستقلة ماليا نظرا لاعتمادها على الديون مما يصعب عليها الحصول على ديون إضافية بسهولة.

- أن احتياجات رأس المال العامل موجبة بالنسبة للسنتين حيث يقدر هذا الاحتياج في سنة 2013 بـ 783,64 593 8 ثم انخفض سنة 2014 إلى 373,47 711 67 وهذا راجع إلى الانخفاض في كل من احتياجات التمويل وموارد التمويل وهذا معناه وجود احتياجات دورية (احتياجات دورة الاستغلال) وعليه ينبغي على المؤسسة إيجاد موارد لتغطية هذه الاحتياجات، وهذه الوضعية تستلزم على المؤسسة القيام بتخفيض قيمة احتياجات التمويل إما عن طريق تخفيض قيمة المخزونات، أو تخفيض قيمة الحقوق لدى الغير.

وعلى العموم فمؤشر التوازن المالي في هذه المؤسسة لا يدل على سلامة أدائها المالي، فخلال السنتين محل الدراسة تعاني المؤسسة من نقص في الوفاء باحتياجات الدورية (خلال سنة الاستغلال).

المطلب الثالث: التحليل المالي لمؤشرات السيولة و اليسر المالي و مؤشر المردودية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب "بسكرة"

الفرع الأول: التحليل المالي لمؤشرات السيولة لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب "بسكرة"

سوف نعتمد في هذه الدراسة على أهم المقاييس المعتمدة في التحليل المالي والتي تطرقنا لها في الجانب النظري لقياس وتقييم السيولة في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة والتي ستوضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): حساب السيولة لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب– بسكرة

الوحدة:(دج)

المقياس	العلاقة	2014	2013
الخزينة	القيم الجاهزة– سلفات المصرفية	23 065 475,88	41 339 404,87
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة/ الالتزامات المتداولة	158,91%	124,41%
نسبة سيولة الأصول	الأصول المتداولة/ مجموع الأصول	28,24%	25,23%
نسبة السيولة المختصرة	قج + ق غ ج / دق أ	130,32%	95,20%
نسبة السيولة الآنية	القيم الجاهزة/ الديون قصيرة الأجل	14,97%	20,21%

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

من خلال الجدول السابق نستنتج ما يلي:

- أن الخزينة خلال سنوات الدراسة موجبة وهي وضعية حسنة للمؤسسة بحيث كانت قيمة الخزينة في سنة 2013 تقدر بـ404,87 339 41 دج لتنخفض في سنة 2014 و تصل إلى 475,88 065 23 دج وهذا راجع إلى انخفاض في قيمة القيم الجاهزة ومنه المؤسسة في وضعية تسمح لها بتمويل دورة الاستغلال.
- نسبة السيولة العامة للمؤسسة كانت ما بين 100% إلى 200% خلال السنتين 2013 و 2014 هذا يعني وجود فائض من الأصول المتداولة بعد تغطية كل الديون قصيرة الأجل، مما يعني أن المؤسسة في حالة ملاءة ملائمة جدا، تمكنها من الوفاء بالتزاماتها على المدى القصير.
- نسبة سيولة الأصول للمؤسسة خلال الفترة 2013 و 2014 كانت ما بين 0.25 و 0.29 ومنه الأصول الثابتة أكبر من الأصول المتداولة وعليه من الصعب الحصول على السيولة في الآجال القصيرة.
- نسبة السيولة المختصرة للمؤسسة خلال الفترة 2013 و2014 كانت ما بين 0.9 و 1.3 وهي نسبة مقبولة لأنها قريبة من الواحد حيث تقوم هذه النسبة على استبعاد المخزون السلعي في حساب قيمتها لأنه أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وسرعة للتحول إلى نقدية.
- تتراوح القيمة النموذجية لنسبة السيولة الحالية بين 0.2 و 0.6، ونسبة السيولة الحالية للمؤسسة خلال الفترة 2013 و 2014 كانت ما بين 0.15 و 0.21 أي أن المؤسسة تعتمد على قيمها الجاهزة المتوفرة لديها للوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع جزء من مخزونها أو تحصيل دينها.

من خلال ما تطرقنا له يمكن تقييم الأداء المالي وفق مؤشر السيولة والحكم على حسن التسيير المالي لهذه المؤسسة ومنه فإن مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة تتميز بالملاءة المالية والسيولة الجيدة مما يسمح لها بالوفاء بديونها قصيرة الأجل.

الفرع الثاني: التحليل المالي لمؤشرات اليسر المالي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة

سوف نقوم بقياس مؤشر السيولة في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة من خلال المقاييس الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (08): حساب مؤشر اليسر المالي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب– بسكرة

المقياس	العلاقة	2014	2013
نسبة المديونية	مجموع الديون/ مجموع الأصول	20,87%	26,44%
نسبة هيكلة الديون طويلة الأجل	الديون طويلة الأجل/ مجموع الأصول	3,09%	6,16%

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

من خلال الجدول نستنتج ما يلي:

- من خلال نسبة المديونية يلاحظ أن المؤسسة خلال فترة الدراسة اعتمدت في تمويل أصولها خلال سنة 2013 على 26.44% من الديون حيث انخفضت هذه النسبة سنة 2014 لتصل إلى 20.86 % وعليه فمن المتوقع أن لا تواجه المؤسسة أي صعوبة في سداد قيمة الديون والفوائد حين يصل موعد استحقاقها
- أما عن نسبة هيكلة الديون طويلة الأجل فقد كانت سنة 2013 تقدر بـ 6.16% لتصل سنة 2014 الى 3.09% و هو ما يدل على عدم إسراف المؤسسة في التمويل بالديون طويلة الأجل.

من خلال مؤشرات اليسر المالي يستنتج أن المؤسسة لا تعاني من مشكل سيولة وقادرة على الوفاء بديونها طويلة الأجل في الآجال المحددة.

الفرع الثالث: التحليل المالي لمؤشر مردودية مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة

يمكننا قياس المردودية في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بالاعتماد على جدول حساب النتيجة من خلال المقاييس التالية:

الجدول رقم (09): حساب المردودية الاقتصادية والمردودية المالية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب"بسكرة"

الوحدة:(دج)

السنوات		2014	2013
النتيجة الإجمالية		**28 195 639,27**	**20 830 332,71**
النتيجة الصافية		**24 613 233,20**	**23 325 408,71**
المردودية الاقتصادية	النتيجة الإجمالية/ مجموع الأصول	3,25%	2,07%
المردودية المالية	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	3,59%	3,14%

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على جدول حساب النتيجة و الميزانية المالية المختصرة

من خلال الجدول يتضح بأن عائد المؤسسة من نشاطها الاستغلالي إلى مجموع أصولها يقدر بنسبة 3.25% لسنة 2014 و2.06% للسنة السابقة لها (نسبة المردودية الاقتصادية موجبة خلال السنتين)، أي أن رؤوس الأموال المستثمرة في المؤسسة أعطت مردودا إيجابيا، فكل دينار مستثمر سيحقق ربحا يقدر بـ: 3.25%، وبالمقارنة بين السنتين هناك ارتفاع في المردودية سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 وهذا بسبب ارتفاع النتيجة الإجمالية.

أما بالنسبة للمردودية المالية ارتفعت من 3.14% في سنة 2013 إلى 3.59% في سنة 2014، وهذا الارتفاع كان بسبب ارتفاع النتيجة الصافية مقارنة بانخفاض الأموال الخاصة، (مردودية الأموال الخاصة موجبة) فكل دينار مستثمر من الأموال الخاصة سيؤدي إلى ربح إضافي.

مما سبق يمكن القول بأن في سنتي2013 و2014 مردودية الأصول الاقتصادية والأموال الخاصة كانت إيجابية ما يعود بالنفع على المسيرين والمساهمين على حد سواء، وهذا ما يدل على الأداء المالي الجيد لهذه المؤسسة.

خلاصة الفصل:

يعتبر هذا الفصل محاولة تجسيد أهم ما تطرقنا إليه في الفصول النظرية على أرض الواقع، حيث قمنا بدراسة على مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب "بسكرة"، و سوف ندرج بعض النتائج المتحصل عليها من هذه الدراسة قبل ذلك يجب الإشارة إلى الصعوبات التي واجهت الطالب في الحصول على المعلومات و البيانات الدقيقة، فيما يلي أهم النتائج المتحصل عليها من هذه الدراسة:

- مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب "بسكرة" لا تولي اهتمام بمبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة.
- تسعى المؤسسة جاهدة لتوفير كل الحماية للمساهمين من خلال المحافظة على ممارسة حقوقهم من اطلاع على مختلف المستندات و المشاركة في القرارات.
- توفر المؤسسة المعاملة المتكافئة بين جميع المساهمين بغض النظر عن نسبة مساهمتهم في رأسمالها.
- تؤكد مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب "بسكرة" على الإفصاح الدقيق و الشامل و الذي يتم في الوقت المناسب، و تقوم المؤسسة بتعيين مدقق خارجي و هو خبير محاسبي للقيام بالمراجعة الخارجية السنوية و الإدلاء برأيه الحيادي حول شرعية و قانونية سير النشاط المحاسبي و المالي للمؤسسة.
- تقوم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب "بسكرة" بتحديدمسؤوليات مجلس الإدارة و ذلك من أجل توجيه مختلف الفاعلين التنفيذيين نحو أداء أفضل.
- إن مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب "بسكرة" تقوم بتقييم أداءها المالي و ذلك بمقارنة رقم الأعمال المحقق بالسنوات السابقة و يكون ذلك بطريقة عشوائية لا يساعد بالمساهمة في عملية التقييم أو القياس.

و في الأخير يمكن القول بأن حوكمة المؤسسات تكتسي الأهمية الكبيرة نظرا لما توفره للمؤسسة من ايجابيات على جميع الأصعدة وخاصة فيما يتعلق بالإفصاح المحاسبي حيث أن الحوكمة ترتكز بشكل كبير على مبدأ الشفافية والملائمة في الإفصاح المحاسبي مما يساهم بشكل فعال في اتخاذ القرارات المناسبة، لذا يتوجب على مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب "بسكرة" أن تولي اهتمام كبير في توفير المعلومة المحاسبية والمالية المناسبة لاتخاذ القرارات الاقتصادية وذلك عن طريق تطبيق آليات التحليل المالي.

الخاتمة

الخاتمـــــة:

إن حوكمة المؤسسات مفهوم جديد متعدد الجوانب يختلف من دولة إلى أخرى، وفقا لاختلاف القواعد و القوانين و التشريعات، و لا يوجد نموذج تعريف معياري يطبق في جميع دول العالم، بل يختلف وفقا للظروف الاقتصادية، السياسية، القانونية و الاجتماعية لكل دولة كما يتطور مع تطور العولمة و مستجداتها فقد ظهر هذا المفهوم بشكل أساسي لمعالجة مشكلة الوكالة الناتجة عن انفصال الملكية عن الإدارة، و زاد توسع انتشاره مع توسع انتشار سلسلة الفضائح و الأزمات المالية للمؤسسات العالمية و ما احتوت عليه من فساد إداري و تواطؤ مؤسسات المحاسبة و المراجعة مع كبار الإداريين في تلك المؤسسات، و كذلك التغيرات التي فرضتها العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات زاد من اهتمام المؤسسات نحو إيجاد استراتيجيات من شانها ضمان استمرارها وبقائها، والبحث عن الأساليب والطرق الإدارية لمواكبة هذه التطورات بهدف تحسين أدائها و تنافسيتها، ومن بين هذه الطرق الاعتماد على مبادئ و آليات الحوكمة، فحوكمة الشركات من أهم العمليات الضرورية واللازمة لحسن سير عمل الشركات، وتأكيد نزاهة الإدارة فيها، وكذلك للوفاء بالالتزامات والتعهدات وضمان تحقيق الشركات أهدافها، وبشكل قانوني واقتصادي سليم وتعتبر حوكمة الشركات أداة جيدة تمكن من التأكد من حسن إدارة الشركات في المجتمع بأسلوب علمي وعملي يؤدي إلى حماية أموال المساهمين، وتوفير معلومات عادلة وشفافة لكافة الأطراف ذات العلاقات المرتبطة بالشركات، ومن خلالها تم الحكم على أداء مجالي إدارة الشركات ومحاسبتهم، كما أنها تعد حافز الإصلاح من خلال تطبيق أفضل المعايير من شفافية ومساءلة وأطر قانونية تساهم في كبح الفساد والقضاء عليه، وللوقوف على مدى دور الحوكمة في تحسين الأداء المؤسسي من الناحية الميدانية اخترنا مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب "بسكرة".

➢ **نتائج اختبار الفرضيات:**

الفرضية الأولى: إن تطبيق التحليل المالي داخل المؤسسة من خلال مؤشرات التحليل المالي و من أهم هذه المؤشرات نجد أن التوازن المالي والنسب المالية تعمل على تحسين الأداء المالي للمؤسسة.**(و هذا ما يثبت صحة الفرضية)**

الفرضية الثانية: تعمل حوكمة الشركات على تحسين الأداء المالي من خلال آلياتها و مبادئها و كذلك التطبيق الأحسن لمؤشرات التحليل المالي من خلال الشق النظري نجد أن هذه الفرضية تحققت فالعلاقة بين حوكمة الشركات و الأداء المالي تكمن في مبدأ الإفصاح و الشفافية.**(و هذا ما يثبت صحة الفرضية)**

الفرضية الثالثة: لا تقدر مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب "بسكرة" بتطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات إلا أنه بإمكانها أن ترفع من أدائها المالي من خلال تبني مبادئ الحوكمة لضمان الأهداف و توفير إدارة فعالة من أهم هذه المبادئ الإفصاح و الشفافية.**(و هذا ما ينفي صحة الفرضية)**

➢ **نتائـج البحث:**

- يمكننا الأداء المالي من تعبئة الوسائل المالية المتاحة من أجل تحقيق التوازن المالي لتحقيق أهداف الشركات، وكذا قياسه وتقييمه في الشركات الاقتصادية.
- تضمن الحوكمة تحقيق قدر كبير من الشفافية لمختلف الأنشطة بالمؤسسة لتجنب الفساد وتقليل المخاطر كما أن الشفافية في التعامل مع أصحاب المصالح انه يعزز الثقة بينهم وبين المؤسسة وبالتالي اكتساب ثقة المستثمرين.
- الحوكمة تنظيم للعلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح، ويجب التأكيد على أن الشركات تدار لصالح المساهمين.

- تعد مبادئ و آليات الحوكمة أحد الأسباب الرئيسية في تفعيل الأداء المالي، وذلك بتطبيق الآليات والمبادئ المنصوص عليها من طرف منظمة التعاون الدولية.
- يعتبر السلوك الأخلاقي أول أهمية في أبعاد الحوكمة.
- يعتبر تنظيم برامج تدريبية للعاملين الجدد أول أهمية بالنسبة لتحسين أداء المؤسسة.
- نستخلص بأن حوكمة الشركات لها أهمية نسبية كبيرة في تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

➢ **التوصيات والاقتراحات:**

- ضرورة وضع قانون توجيهي يلزم المؤسسات بتطبيق مبادئ الحوكمة.
- ضرورة اعتماد مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب "بسكرة" على الحوكمة بهدف تعزيز الثقة مع أصحاب المصالح وضمان حقوقهم.
- يجب على مؤسسة المطاح الكبرى للجنوب "بسكرة" تعزيز الشفافية والإفصاح من خلال القيام بنشر المعلومات بشكل كافي وصريح.
- وضع دليل أخلاقيات المهنة من قبل الهيآت الوصية بهدف الحد من استغلال المنصب للمصلحة الذاتية.
- العمل على إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث الخاصة بتطبيقات الحوكمة والممارسة السليمة لها، ودورها في علاج المشاكل أو الصعوبات التي تتعرض لها المؤسسات.
- تسعى العديد من الدول العربية إلى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات حيث تم تنظيم وعقد العديد من المؤتمرات والندوات حول هذا المفهوم كما أن الجزائر هي الأخرى قامت بإصدار ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الجزائرية كدليل لتطبيق الحوكمة.
- العمل على استحداث وكالات ترتيب و تقييم المؤسسات من حيث جودة ممارسات الحوكمة السليمة و برامج تحفيز لها كجوائز "أفضل المؤسسات حوكمة" وتشجيع وضع أدلة تفصيلية للممارسات المثلى كميزة تنافسية بين المؤسسات.

- **آفاق البحث:** من خلال هذه الدراسة تثار مجموعة من المواضيع للبحث كالتالي:

  - واقع تطبيق الحوكمة في المؤسسات الجزائرية.
  - أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين اتخاذ القرار المالي.
  - دور الحوكمة في تفعيل المسؤولية الاجتماعية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

1- حسن عبد السيد، **محاسبة الجودة** "**مدخل تحليلي**"، دار الثقافة، عمان، 2009.

2- خالد ممدوح إبراهيم، **حوكمة الأنترنت**، دار الفكر الجامعي- مصر، 2011.

3- خميسي شيحة، **التسيير المالي للمؤسسة**، دار هومة للطباعة و النشر، الجزائر، 2010.

4- زغيب مليكة، بوشنيقير ميلود، التسيير **المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائ، 2010.

5- عبد الوهاب نصر على، شحاته السيد شحاته، **مراجعة الحسابات و حوكمة الشركات**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007/2006.

6- عمر ويس، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات(مبادئ وممارسة حوكمة الشركات)**، أعمال المؤتمرات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2006.

7- غضبان حسام الدين، محاضرات في نظرية الحوكمة، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2015.

8- مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، الطبعة الثانية، 2012.

9- محسن أحمد الخضيري، **حوكمة الشركات**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005.

10- محمد طارق يوسف، **حوكمة الشركات و اسواق المال العربية**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية،القاهرة، 2007.

11- محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، دار حامد، الاردن، 2010.

12- محمد مصطفى سليمان، حوكمة **الشركات و دور اعضاء مجالس الادارة و المديرين التنفيذيين**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008.

13- محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات و معالجة الفساد المالي و الاداري، الدار الجامعية،** الاسكندرية، 2006.

14- مصطفى يوسف كافي، **الازمة المالية الاقتصادية العالمية و حوكمة الشركات(جذورها-اسبابها-تداعياتها-افاقها)**، مكتبة المجتمع العربي، الاردن، 2013.

15- منير ابراهيم هندي، **حوكمة الشركات"مدخل في التحليل المالي و تقييم الاداء"**، الطبعة الاولى، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2011.

16- ناظم حسن عبد السيد، **محاسبة الجودة -مدخل تحليلي-**، دار الثقافة، عمان، 2009.

17- وائل محمد صبحي ادريس، طاهر محسن منصور الغالبي، **أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن**، دار وائل، عمان، 2009.

18- وائل محمد صبحي ادريس، طاهر محسن منصور الغالبي، **أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن**، دار وائل، عمان، 2009.

مذكرات و الرسائل:

19- بن عيسى ريم، **تطبيق آليات حوكمة المؤسسات وأثرها على الأداء**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إقتصاد وتسيير مؤسسة، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2012/2011.

20- محمد محمود احمد الخطيب، **أثر الاداء المالي على عوائد أسهم الشركات الصناعية المساهمة في بورصة عمان**، رسالة ماجيست، غير منشورة، كلية ادارة المال والاعمال، عمان،2007.

الملتقيات:

21- أحمد مخلوف، **الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية من منظور إسلامي**، مداخلة حول الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية اقتصادية الدولية

والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف، المنعقد في 20-21 أكتوبر/2009.

22- بن الطاهر حسين، بوطلاعة محمد، **دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية و الافصاح و جودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الاداري"، جامعة بسكرة، يومي 07/09 ماي 2012.

23- بن تومي سارة، فوضيلي سمية، مداخلة بعنوان: **دور التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات المؤتمر الدولي الأول حول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية**، كلية العلوم الاقتصادية جامعة المسيلة، الجزائر، يومي **04 - 05** ديسمبر **2012** .

24- دادن عبد الغني، كساسي محمد الأمين، **الأداء المالي من منظور المحكاة المالية**، المؤتمر العلمي الدولي حول الاداء المتميز للمنظمات و الحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 9/8 مارس، 2005.

25- قريشي بالعيد، وليد بن تركي، **دور تطبيق آليات حوكمة الشركات في التقليل من الفساد المالي والإداري**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي **والإداري**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المنعقد في6-7ماي2012.

26- ماجد إسماعيل أبو حمام، **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**،رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

27- محمد طارق يوسف، "**حوكمة الشركات والتشريعات اللازمة لسلامة التطبيق، من مؤلف مبادئ وممارسات حوكمة الشركات**"، بحوث و أوراق عمل، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلي المنعقد بالقاهرة، نوفمبر 2006.

28- مناور حداد، **دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية**، مؤتمر العربي الأول حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي، كلية الاقتصاد، دمشق،15-16 ترشين، 2008.

المجلات:

29- دادن عبد الغني، **قراءة في الأداء المالي و القيمة في المؤسسات الإقتصادية**، مجلة الباجث، جامعة ورقلة، العدد: 04، 2006.

المواقع الالكترونية:

30- http://iefpedia.com

ملخص الدراسة:

ان تطبيق حوكمة المؤسسات أصبح أكثر من ضرورة لأنها عمل مهم وأساسي باعتبارها الأسلوب الذي يحقق التوازن بين مصالح الأفراد والشركات والمجتمع حيث تقوم على مجموعة من المبادئ التي عملت على وضعها مجموعة المنظمات والهيئات الدولية مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة التطبيق الجيد لهذه المبادئ فنجاحها يتطلب تفعيل مبادئ و آليات الحوكمة، فالحوكمة أصبحت بمثابة الأداة التي تضمن كفاءة إدارة المؤسسة، و تحسين الاداء المالي للمؤسسة من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة بالاعتماد على مبدأ الافصاح و الشفافية للوصول الى جودة المعلومة المالية و المحاسبية.

Résumé :

L'application de la gouvernance d'entreprise est devenu plus une nécessité, car il est un travail important et essentiel comme une méthode qui permet d'atteindre l'équilibre entre les intérêts des individus, des entreprises et de la société repose sur un ensemble de principes qui ont travaillé et développé par un groupe d'organisations et organismes internationaux , tenant compte de la nécessité d'une bonne application de ces principes dans son succès nécessite l'activation des principes et mécanismes de gouvernance , la gouvernance est devenue un instrument pour assurer la gestion efficace de l'institution , et l'amélioration de la performance financière de l'établissement grâce à l'application des principes de gouvernance basés sur le principe de la divulgation et de transparence pour arriver à la qualité de l'information financière et comptable.